NDI

العـراق:
نريـد وطـنـاً

النتائج الرئيسية لبحوث الرأي العام النوعيّة في خمس محافظات في العراق

بغداد والبصرة وديالى وإربيل والناصرية

كانون الأول ٢٠١٩ - شباط ٢٠٢٠

العراق:
نريد وطناً

النتائج الرئيسية لبحوث الرأي العام
النوعيّة في خمس محافظات في العراق

بغداد والبصرة وديالى وإربيل والناصرية

كانون الأول ٢٠١٩ - شباط ٢٠٢٠

أعدّ المعهد الديمقراطي الوطني هذا التقرير وهو يتقدّم بالشكر إلى كلّ من شركتي GQR و JPM لمساهماتهما القيّمة في إجراء هذا البحث. أشرفت على تنسيق البحث أنكوتا هانسن (Ancuta Hansen) المديرة الاقدم للمعهد الديمقراطي الوطني في العراق. التقرير تم تنقيحها من قبل كايل هيرمان (Kyle Herman)، المسؤل الاقدم للبرامج في المعهد الديمقراطي الوطني، ومن تصميم مارك رشدان (Marc Rechdane). للمزيد من المعلومات عن هذا المشروع أو بحوث الرأي العام التي أجراها المعهد في العراق، يرجى الاتصال بزاك سيدراس، على عنوان البريد الإلكتروني التالي: zsideras@ndi.org

المعهد الوطني الديمقراطي هو منظمة غير ربحية وغير حزبية وغير حكومية تدعم المؤسّسات والممارسات الديمقراطية في كلّ منطقة من العالم لأكثر من ثلاثة عقود. منذ تأسيسه في عام ١٩٨٣، عمل المعهد الديمقراطي الوطني وشركاؤه المحليّون على إنشاء وتعزيز المنظمات السياسية والمدنية، وحماية الانتخابات، وتعزيز مشاركة المواطنين والانفتاح والمساءلة في الحكم. يقوم المعهد الديمقراطي الوطني بأبحاث الرأي العام لتحديد القضايا ذات الاهتمام العام، وتتبّع التحوّلات في المفاهيم والآراء العامة، والمساهمة في الحوار القائم على الأدلّة بشأن برامج السياسات والتنمية.

المحتويات

الملخّص التنفيذي	٧
التوصيات	٩
سياق البحث والمنهجية المعتمدة	١١
أبرز نتائج البحث	١٥
السبيل للمضيّ قدماً	٢٥
الملحق أ: خصائص المشاركين	٢٩
الملحق ب: نتائج النقاشات ضمن مجموعات التركيز	٣١

أيهم فارس، ساحة التحرير، بغداد ٢٠١٩ © المعهد الديمقراطي الوطني

الملخّص التنفيذي

كشفت جولة جديدة من بحوث الرأي العام النوعيّة في العراق عن دعمٍ واسعٍ للقضايا التي أشعلت الاحتجاجات الحاشدة في شوارع بغداد، ومحافظات جنوب العراق في تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠١٩. وقد عبّر المشاركون في هذه البحوث عن بارقة أملٍ لأنّ هذه الاحتجاجات برأيهم عابرةٌ للأديان والطوائف، ولأنّها توحّد العراقيين في صفٍّ واحد، وتوقظ فيهم حسّ النشاط المدني الذي سيدفع باتجاه فرض إصلاحاتٍ شاملة على النظام السياسي القائم، واستعادة الكرامة وتحسين حياة الناس.

وقد توافق العدد الأكبر من المشاركين حول الطبيعة الجوهرية لهذه الاحتجاجات، فهم يرونْ فيها حركةً حقيقيةً، محليةً، بلا قيادة تلقى دعماً من العراقيين جميعاً كفرصةٍ لإسقاط نظام حكمٍ لم يلبّ طموحاتهم. إذ يشعر المشاركون أنّ قياداتهم ملتزمة بمصالح الأحزاب السياسية، والأجندات الخارجية، والاهتمامات الشخصية أكثر من ولائها للمواطنين العراقيين. وهم يشعرون أنّ الفساد المستشري قد أهدر ثروات البلاد، في وقتٍ يساعد فيه الدستور والنظام الانتخابي القادة الفاسدين وغير الكفوئين على البقاء في مناصبهم.

ولكن، بالرغم من أنّ السواد الأعظم من المواطنين يدعم هذه الاحتجاجات، إلاّ أنّ هذا الدعم ليس شاملاً. فواقع الأمر أنّ بعض المشاركين في بحوث الرأي من المحافظات التي شهدت العدد الأكبر من الاحتجاجات التي بدأت في تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠١٩، أبدوا قلقهم من أنّها قد أصبحت خطيرةً جداً، وتعطّل الحياة اليومية لكونها تولّد العنف وتتسبّب بإغلاق المدارس، وبقطع الطرقات وإقفال المستشفيات. ومنهم من يعتبر أنّ أساليب التصعيد تفتقر إلى الفعالية، وبالتالي لا يرونْ فيها سبباً كافياً للاعتقاد أنّ الحكومة ستقدّم مزيداً من التنازلات. ويشعر مشاركون آخرون أنّ الأحزاب السياسية والجهات الخارجية قد وضعت يدها، ولم تعد التظاهرات تمثّل مصالح العراقيين وحدهم. ختاماً، اعتبر عدد آخر من المشاركين أنّ جُلّ ما تحقّقه هذه الاحتجاجات هو ممارسة ضغوط إضافية على الانقسامات القديمة العهد: ففي المحافظات التي شهدت موجة احتجاجاتٍ ناشطة، رأى البعض أن المحافظات السنّية الواقعة غربيّ العراق لم تقدّم الدعم، أو أنّ الاتفاق الهشّ ما بين الحكومة العراقية وإقليم كردستان العراق حول إيرادات النفط يحتاج إلى إعادة تفاوض.

ومن الملفت أنّ مؤيّدي الاحتجاجات ومنتقديها في آنٍ واحد يتوافقون على أنّ الحكومة بطيئة في الاستجابة للمطالب العامة، وتلجأ لقدرٍ كبيرٍ من العنف في التعامل مع المتظاهرين. واعتبر المشاركون في استطلاعات الرأي العام أنّ التنازلات التي قدّمتها الحكومة، بما في ذلك استقالة رئيس مجلس الوزراء وطرح قانون انتخابات جديد قليلة جداً وأتت في وقتٍ متأخّر. وفي ما يتعلّق بالعنف الذي قوبلوا به، يلقي المحتجّون باللوم على الحكومة، وعلى الميليشيات التي يعتبرونها خاضعةً للأحزاب السياسية أو لإيران. وهذا العنف في التعامل مع المتظاهرين يشعر الكثيرين أنّ الحكومة الحالية لم تعد شريكاً يصلح التفاوض معه.

وفيما يُنظر إلى مطالب المحتجّين على أنّها توسّعية ويكتنفها الغموض أحياناً، تبرز خطوط عريضة للمطالب من مختلف أرجاء البلاد. فيعبّر العديد من المواطنين عن مطالب غير ملموسة، مثل "الكرامة"، "والاستقلالية بعيداً عن أيّ تأثيرات خارجية" ومنهم من يطالب "بحياة أفضل"، ومنهم من يطلب "وطناً". ما يسعى إليه معظم المشاركون يتخطّى مجرّد التغيير في القيادة، بل هم يلتمسون تغييراً في نظام الحكم، يشمل تقليص سلطة الأحزاب السياسية، وميليشياتها، وانتخاب قائد وطني يتمتع بالقوة والاستقلالية، عن طريق نظام رئاسي. وتحقيقاً لأهداف مكافحة الفساد، يسعون إلى إلغاء نظام الكوتا الذي يرعى ولاء القادة للأحزاب السياسية والطوائف بدلاً من المواطنين، مطالبين بقياداتٍ من ذوي المؤهلات والكفاءات لشغل المناصب الرئيسية. كما يطالب العديد من المواطنين بتغييراتٍ اقتصادية واسعة النطاق، تشمل إعادة النظر في توزيع الثروة النفطية. كما أنّهم يناشدون تطبيق العدالة لجميع الضحايا من المتظاهرين الذين أردَتْهم القوى الأمنية.

في نهاية المطاف، العراقيون هم وحدهم من يقرّرون السبيل للمضيّ قدماً. وانطلاقاً من هذا البحث الذي تناول وجهات نظر العراقيين، يُدرج هذا التقرير توصيات عدّة إلى المحتجّين، وإلى القادة العراقيين، والجهات الدولية. ويقضي بعض التوصيات بالعمل الفوري من أجل وقف أعمال العنف اليومية، وكبح التهديد بمزيدٍ من أعمال العنف المشهودة في المنطقة التي يمكن أن تنتج عن الاحتجاجات. فيما تستلزم توصيات أخرى القيام بدراسةٍ متعمّقةٍ لمستقبل البلاد على المدى الطويل.

أيهم فارس، ساحة التحرير، بغداد ٢٠١٩ © المعهد الديمقراطي الوطني

التوصيات

تمهيداً لإطلاق عجلة الحوار ما بين الجهات المعنية الرئيسية حول سبيل محتمل للمضيّ قدماً، يدرج المعهد الديمقراطي الوطني عدداً من المقترحات:

للمتظاهرين

إعداد مدوّنة قواعد سلوك خاصة بالمتظاهرين تنصّ على الالتزام بالاحتجاج السلمي، والسماح بمرور الحالات الطارئة عبر الطرقات المقطوعة، واحترام المرأة، وما إلى ذلك، ووضع عريضة للتغيير لتدوين مطالب المحتجّين، من خلال التنسيق مع أساتذة موثوقين أو قضاة لتحديد قائمة قصيرة من المطالب القابلة للتنفيذ.

للقيادات السياسية العراقية والحكومة

إنشاء مجلس وساطة مستقلّ للعمل كأداة وصل بين المتظاهرين والحكومة، ولجان مستقلّة تعمل على إنتاج توصيات للسياسات القصيرة والطويلة الأجل، منها الدفع باتجاه الإصلاحات الانتخابية والحزبية، ووضع المجموعات المسلّحة تحت سيطرة الحكومة أو حلّها، وتعديل الدستور. إنشاء لجنة للتحقيق في أعمال العنف ضدّ المتظاهرين.

للمجتمع الدولي

الدعوة لوضع حدّ للعنف ضدّ المحتجّين ودعم قدرة الديمقراطية على الصمود، ودعم عملية انتخابية عادلة وحرّة.

سامي أبو ريا، ديالى ٢٠١٩ © المعهد الديمقراطي الوطني

سياق البحث والمنهجية المعتمدة

أظهر مسح[1] وطنيّ للرأي العام أجراه المعهد الديمقراطي الوطني في الفترة ما بين آذار/مارس نيسان/أبريل ٢٠١٩ أنّ مؤشّرات التفاؤل حيال المسار الذي يسلكه العراق استمرّت في الانخفاض بعد تحرير الدولة من سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، سيما وأنّ الأرباح العسكرية لم تقترن بأيّ إصلاحات على المستويين الاقتصادي والسياسي. فالأكثرية الساحقة من المشاركين في الاستطلاعات اعتبروا أنّ مشكلة فرص العمل تزداد سوءاً (٨٦٪) في حين أعرب ٨٢٪ عن قلقهم حيال مشكلة الفساد مع كبار المسؤوليين الحكوميين، ما دفع بأكثر من عراقيّيْن من أصل كلّ ثلاثة عراقيين إلى دعم الاحتجاجات الشعبية، والأكثرية منهم في بغداد والمناطق الجنوبية والغربية.

في شهر تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٩، اندلعت تظاهرات حاشدة في بغداد والمحافظات الواقعة جنوبيّ العراق ورفع المحتجّون الصوت مطالبين بفرص عمل، ووضع حدّ للفساد، وظروف معيشية أفضل. وما لبثت هذه الاحتجاجات أن تصاعدت حيث أصبح المتظاهرون يطالبون باستقالة الحكومة وإسقاط النظام السياسي القائم. وفي الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ وآذار/مارس ٢٠٢٠، تجاوز عدد القتلى العراقيين الـ ٦٠٠، معظمهم من المحتجّين، فيما تعرّض الآلاف لإصابات أو تهديدات.2 وخلال هذه الفترة، أُحرقت مكاتب محلية تابعة للأحزاب السياسية، ووحدات الحشد الشعبي، والمؤسسات الحكومية، في وقتٍ تمّ فيه تعليق الخدمات العامة، بما فيها المدارس والجامعات، وطال التعطيل مختلف جوانب الحياة اليومية.

استجابةً للضغوط المتزايدة من الشارع، قدّم رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي استقالته في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. إلّا أنّ الاتفاقيات السياسية لتشكيل حكومة جديدة كانت قصيرة الأجل، وطوّلت من فترة بقاء رئيس الوزراء المستقيل في منصبه لتصريف الأعمال، ما زاد من مشاعر الاستياء في صفوف معارضيه. بالإضافة

١ المعهد الديمقراطي الوطني، العراقيون يرحّبون بتحسّن الوضع الأمني والتماسك الاجتماعي إنما يعربون عن استيائهم تجاه الحكومة ما يعرقل الاستقرار، ٢٠١٩.

٢ منظمة العفو الدولية، العراق: ارتفاع عدد قتلى الاحتجاجات مع استئناف قوات الأمن حملة القمع الوحشي، ٢٠٢٠.

بشكل عام ، هل توافق أو لا توافق على أحدث الاحتجاجات العامة في جميع أنحاء العراق؟

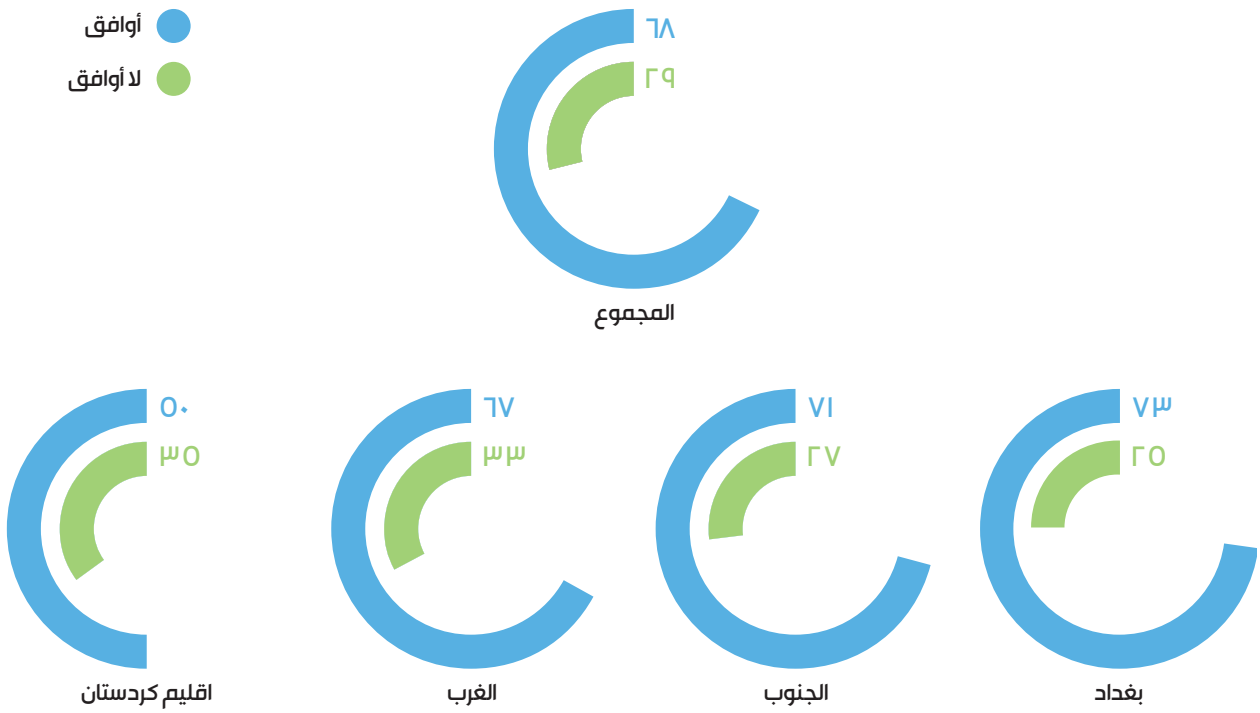

إلى ذلك، وردّاً على بواعث القلق لدى العامة، انتهجت السلطة التنفيذية بالاشتراك مع البرلمان سلسلةً من التدابير التشريعية والسياسية، منها حلّ مجالس المحافظات في تشرين الأول/ أكتوبر من العام ٢٠١٩، فخلقت فرص عمل في القطاع العام، وعدّلت قانون التقاعد، وقانون الانتخابات، وأنشأت لجنةً برلمانية لقيادة عملية تعديل الدستور العراقي. ولكن، بالرغم من أنّ مجلس النواب العراقي قد أجرى التعديلات على قانون الانتخابات في ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩، إلاّ أنّه، وإلى حين صياغة هذا التقرير، لم يكن قد نُشر بعد. تشكّلت اللجنة الدستورية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩،[٣] وقد كُلّفت بتقديم مقترحات تعديل الدستور ضمن مهلة أربعة أشهر. ومن الأرجح أن تتأثّر هذه المهلة بالعطلة البرلمانية التي انطلقت في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، تلتها المخاوف من تفشّي فيروس كورونا التي دفعت بالسلطات العراقية لفرض حظر تجوّل في ١٧ آذار/مارس ٢٠٢٠. وأخيراً، تصاعدت حدّة التوتر بين الولايات المتحدة الأميركية وإيران في النصف الثاني من العام ٢٠١٩، بلغت أوجها باعتداء على مقرّ السفارة الأميركية في بغداد قامت خلاله المجموعات المسلّحة بإضرام النار في مدخل المجمّع. ردّاً على هذا الاعتداء، قتل الجيش الأميركي اللواء الإيراني قاسم سليماني، قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، في ضربةٍ جويةٍ في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، ما زاد من الشكوك حول الاتجاه الذي ستسلكه البلاد واستياء العراقيين من النزاعات الإقليمية التي تدور على أرضهم.

أجرى المعهد الديمقراطي الوطني بحثاً نوعياً للرأي العام في العراق بهدف تحديد وجهات النظر حيال الاحتجاجات الشعبية المستمرّة؛ وردود فعل الجهات المعنية المختلفة، بما فيها الحكومة، والقوى الأمنية، والمجتمع الدولي. كما تطرّق البحث أيضاً لكيفية تأثير هذه الاحتجاجات على القوى المحرّكة الاجتماعية والسياسية في العراق، وهدف إلى تحديد الدوافع الأساسية وراء النزاع، ومجالات التسوية المشتركة، والمساهمة في حوار قائم على الأدلّة بين العراقيين والجهات المعنية على المستوى الدولي.

يستند هذا التقرير إلى الأبحاث النوعية التي أجراها المعهد في الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ وشباط/فبراير ٢٠٢٠. يقتصر نطاق البحث على المحافظات الخمس التالية في العراق: بغداد، والبصرة، وديالى، وإربيل، والناصرية. وقد تم جمع النتائج من عشر مقابلات متعمّقة مع قادة الرأي العام ومجموعة من عشرة نقاشات ضمن مجموعات التركيز على المستوى الوطني مع مواطنين عراقيين.

نُفّذ البحث على مرحلتين، امتدّت المرحلة الأولى من ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩ إلى ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ وأجرى خلالها فريق البحث

[٣] مجلس النواب، لجنة التعديلات الدستورية، تمّت زيارة الموقع في ٢٥ آذار/مارس ٢٠٢٠.

عشر مقابلات متعمّقة مع قادة وناشطين في التظاهرات، وقادة كبار حكوميين وسياسيين، ومسؤولين أمنيين رفيعي المستوى. وقد تمّ اختيار الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات على أساس إقامتهم في المحافظات التي شهدت موجات الاحتجاجات الحاشدة، ويشكّلون مزيجاً من مؤيّدين للتظاهرات المستمرّة ومعارضين لها. ولضمان الأخذ بعين الاعتبار وجهات النظر من كلّ الأطياف وتشبّع البيانات عبر المقابلات، فقد اختار المعهد أربعة قادة وناشطين من الاحتجاجات؛ وأربعة ممثّلين عن الطبقة الحاكمة يضطلعون بأدوار في الحكومة والأحزاب السياسية؛ وممثّلين اثنين من القوى الأمنية.

وقد تمّ انطلاقاً من النتائج الأساسية للمقابلات، وضع مبادئ توجيهية لعقد عشر مجموعات تركيز في الفترة ما بين ٢٥ كانون الثاني/يناير وا شباط/فبراير ٢٠٢٠، شارك فيها ٩١ مشاركاً تمّ استقطابهم من خلال النهج الهادف لأخذ العيّنات. ومن بين هذه المجموعات، عقدت مجموعتان في كلّ من المدن التالية: بغداد والبصرة وديالى وإربيل والناصرية. ومن بين المجموعات العشر، ضمّت خمس مجموعات مشاركين شيعة، وتألّفت ثلاث مجموعات أخرى من مشاركين من العرب السنّة، في حين تكوّنت المجموعتان المتبقيتان من مشاركين كرد، بما يعكس التقديرات السكانية في العراق. يتمثّل الغرض من هذه الدراسة في جمع الأفكار الملهمة حول وجهات نظر القاطنين في محيط النقاط الساخنة للاحتجاجات المناهضة للحكومة (أي في البصرة وبغداد والناصرية حيث الأكثرية الشيعية) حيال هذه الاحتجاجات، وشملت مشاركين من السنّة (بغداد وديالى) وكرد (إربيل) لمراقبة الاختلافات المحتملة بين الإثنيات والطوائف. وقدّر المعهد الديمقراطي الوطني، باستخدام بيانات الاستطلاعات السابقة حول الشعور العام للعراقيين حيال التظاهرات، المذكورة أعلاه، وبالإشارة إلى اتجاه متزايد مبني على مستويات الحشد في الشارع والدعم الإلكتروني في المحافظات المستهدفة، أنّ ثمانية مجموعات مناصرة للاحتجاجات ومجموعتين من المشاركين المناهضين للاحتجاجات من شأنها أن تعكس آراء السكان الذين شملهم البحث.

وحرصاً على المحادثات المفتوحة بين أفرادٍ يفكّرون بالطريقة نفسها، تمّ اختيار المشاركين في كلّ مجموعة تركيز على نحو يضمن تجانسهم في ما يتعلّق بنوع الجنس، والسنّ، والتحصيل العلمي، والطائفة والانتماء الحضري أو الريفي. من حيث التصميم، كان لكلّ مجموعة أيضاً وجهات نظر متشابهة حيال التظاهرات بناءً على استبيان قصير وُزّع أثناء عملية استقطاب المشاركين لهذا البحث. فالمواصفات الاجتماعية الديموغرافية، ووجهات النظر المعارضة أو المناصرة، تؤثّر بشكلٍ كبير على الرغبة في تبادل المعلومات ضمن المجموعة. من خلال قيادة مجموعات التركيز في العراق وفي دول أخرى متعدّدة الإثنيات أو الطوائف في سياق النزاعات أو الانتقال إلى الديمقراطية، يبدو أنّ الجمع بين مشاركين من الجنسين، ومن مستويات تعليمية أو إثنيات مختلفة قد يدفع بالمشاركين المنتمين إلى المجموعات الطائفية الكبرى، من الذكور الأكبر سناً أو الذين يحملون شهادةً تعليميةً عاليةً يميلون عادةً إلى السيطرة على المحادثة؛ كما أنّ الأعراف الثقافية ومشاعر الخوف قد تدفع ببعض المشاركين من قبيل النساء الأصغر سناً أو الأقلّ تعليماً، أو الذين هم من الأقليات بوجهات نظرهم، كمعارضي الاحتجاجات في هذه الدراسة، لأن يشعروا بالكبح ويذعنوا لمن يعتبرونهم أكثر خبرةً أو إلماماً أو مثقفين أكثر. ونتيجة الأعراف الثقافية، من غير المناسب الجمع بين الذكور والإناث في مجموعات التركيز، لا سيما إذا كان موضوع النقاش عبارة عن تجربة مختلفة بالنسبة إلى كلّ من الجنسين، أو يتوقع من النساء التزام الصمت حيال القضايا التي تحدث خارج المنزل. وبالتالي، من الأرجح أن تؤثر مجموعات التركيز بشكلٍ سلبي على استعداد المشارك أو ثقته أو ارتياحه للتعبير عن وجهات نظره. ولضمان تشبّع البيانات عبر المجموعة، تستخدم في النهج الهادف لأخذ العينات تقديرات سكانية متعلقة بالخصائص الحضرية، والعمر، والتعليم، والنوع الاجتماعي.[٤] هدفت الدراسة إلى جمع وتحليل الأفكار الملهمة من الخصائص الديموغرافية بما يتسق مع التقديرات المعروفة لنطاق البحث، من دون استهداف مجموعات الأقليات الصغيرة.

أجريت المقابلات ومجموعات التركيز في اللغة الأمّ للمشاركين. واستخدمت نصوص المقابلات والنقاشات ككمصدر للتحليل، والمعلومات الموجزة من المحاورين والأشخاص الذين قاموا بإجراء المقابلات. ترجمت الاقتباسات في اللغة الإنكليزية من العربية أو الكردية، وتمّ الرجوع إلى أقوال المشاركين في سياق إعداد التقرير في اللغة العربية.

يُبنى هذا البحث على نتائج من ٥٠ جولة من الأبحاث النوعية والكمية التي أجراها المعهد في العراق منذ العام ٢٠١٠.

٤ أنوغبوزي أنطوني ج وآخرون، إطار عمل نوعي لجمع وتحليل البيانات في أبحاث مجموعات التركيز، ٢٠٠٩.

أيهم فارس، ساحة التحرير، بغداد ٢٠١٩ © المعهد الديمقراطي الوطني

أبرز نتائج البحث

دعم وتعاطف على نطاقٍ واسع مع القضايا التي ينادي بها المتظاهرون

يكشف البحث عن تأييدٍ واسع النطاق ومتحمّس للمتظاهرين وقضاياهم. في مجموعات التركيز والمقابلات، اعتبر معظم المشاركين أنّ للمتظاهرين الحق في النزول إلى الشارع للضغط على الحكومة، من أجل ظروفٍ معيشيةٍ أفضل، وقادةٍ جدد، ونظام حكم جديد. ويتوافق أكثرهم على أنّ هذه التظاهرات تأتي كردّ ضروري على الفساد المستشري، وانعدام الكفاءة وعدم الاستجابة لاحتياجات الشعب. وقد سُجّل هذا الدعم على كافة المستويات العمرية والتعليمية، وباختلاف النوع الجنسي والطائفة، وفي المناطق التي شهدت الاحتجاجات، في الناصرية وبغداد، وصولاً إلى المناطق التي غابت عنها التظاهرات إجمالاً، في إربيل.

وتدلّ قاعدة الدعم الواسعة على أنّ هذه الاحتجاجات وطنية، ومحلية. لا يشعر أيّ من المشاركين تقريباً أنّ القوى الخارجية كانت وراء انطلاقة الاحتجاجات في تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠١٩، على حدّ ما اقترح المعارضون. عوضاً عن ذلك، يرون فيها مبادرةً من المواطنين العراقيين الذين استاؤوا من ظروفهم المعيشية ومن غياب السلطة، وقد شكّلت بالنسبة إلى كثيرين مصدر فخر وطني. فعلى حدّ ما قال أحد المشاركين من ديالى: "ننزل إلى الشارع رغم أنّنا نعلم أننا سنُقتل، ولكننا نفعل ذلك لضمان حصول أولادنا على حقوقهم."

وقد استحوذ موضوع التظاهرات على أفكار الجميع في البلاد. ففي المدن الخمسة التي أجريت فيها الأبحاث، شكّلت التظاهرات القضية الرئيسية التي تُطرح في نقاشٍ مفتوح حول وضع البلاد، ويُحكم على جميع الأحداث الراهنة من خلال تأثيرها على الاحتجاجات أو بحسب ما ينتج عنها. سواء كان المشاركون في البحث ينزلون للتظاهر، أو يتابعون أخبار الاحتجاجات، أو يشعرون بوطأة تعطيل الحياة الذي تتسبّب به هذه التظاهرات، فالجميع يقرّ أنّ لهذه الاحتجاجات تبعاتها وتأثيرها العميق على حياتهم اليومية. حتى وإن اختلفت الآراء حول فعاليتها، قلّة قليلة من بينهم تعتبر أنّ هذه التظاهرات غير مهمّة، أو أنها تشبه غيرها من التظاهرات التي شهدتها البلاد على مرّ العشرة أعوام الماضية.

نشوء الوعي والتمكين والوحدة

تختلف آراء المشاركين حيال مطالب التظاهرات والأساليب التي تتبعها، ولكنّهم يتشاطرون إجمالاً وجهات النظر نفسها حيال تغيير إيجابي واحد على الأقلّ يطرأ كنتيجة لهذه الاحتجاجات، ألا وهو طريقة تفكير أكثر وعياً وذات توجّه مدني. وقد لاحظوا إدراكاً أكبر للعمل الناشط وحسّاً أكبر بالمسؤولية، لا سيما في أوساط الشباب. وقد عبّر أحد المسؤولين الحكوميين في البصرة كيف يرى في الشباب العراقي مصدراً كبيراً للإلهام، فقال: "أنا ممتنٌّ لـهم [للمحتجين]، هم جيل التغيير، وهم القادرون على تغيير النظام السياسي الذي ارتكب القمع بحق الشعب العراقي طوال سنوات."

وتحدّث المشاركون كيف أنّهم، ما قبل تشرين الأول /أكتوبر ٢٠١٩، كانوا يتقبّلون أوضاعهم المعيشية مرغمين، ويشعرون بأنّ شيئاً لن يتغيّر. إلاّ أنّ التظاهرات أثارت في النفوس إحساساً أنّ الشعب قادر على التغيير، ومنحت الناس بارقة أمل. على حدّ ما أشار أحد الناشطين في بغداد: "طبعاً أوافق على [الاحتجاجات] فهي تمثّل إرادة الشعب، ولا يمكننا أن نقف في وجه إرادته. لقد أدرك الناس أنّ ما كان يجري هو لعبة سياسية أدّت إلى الفساد، وأقحمتنا في الحروب، وفي صراع على النفوذ بين القوى الإقليمية؛ يحاول الناس إنقاذ بلادهم من هذا المسار الخاطئ وشقّ طريق جديدة للعراق من خلال التظاهرات والشعار "نريد وطناً"."

يعتقد معظم المشاركين أيضاً أنّ هذه الاحتجاجات قد نجحت في ممارسة ضغطٍ كبيرٍ على الحكومة، ويعتقد الكثيرون أنّ من شأنها أن تؤثّر على قدرة الحكومات المقبلة على الاستجابة للشعب. فقد أرسل المتظاهرون رسالةً واضحةً تقول إنّ الوضع الراهن لم يعد مقبولاً، وقد أصبحت الحكومة تدرك أنّ الشعب قادر وسينتفض ليطيح بالقيادات التي لا تلبّي طموحاته. في هذا السياق، قال رجل من إربيل: "أثبتت التظاهرات للسياسيين والحكومة أنّ الشعب يمكن أن يكون قوياً إذا وضع الأفراد يداً بيد ووقفوا في وجه الفساد. عندئذٍ، سيكون الشعب قادراً على إسقاط من لا يريده. أعتقد أنّ الحكومة المقبلة ستكون أفضل حكماً، لأنّها أصبحت تخاف من الشعب. أثبت الشعب للعالم اليوم أنّه لن يقبل بأي نظام حكم يعرض عليه، بل هو هنا، موجود لإحداث التغيير."

كما لاحظ عدد كبير من المشاركين أنّ الاحتجاجات عابرة للطوائف، وتحظى بدعم العراقيين من مختلف المناطق، بمعزلٍ عن ديانة المتظاهرين أو إثنيتهم، ليقفوا في وجه تقاعس الحكومة ويطالبوا بحقوقهم. إلاّ أنّ هذا الإحساس بأنّ الاحتجاجات قد وحّدت العراقيين لا يتشاركه الجميع، ولكن من يدعم الاحتجاجات يعتقد أنّ الدولة قادرة على توحيد العراقيين وأنّ هذه الاحتجاجات من شأنها أن تجعل العراق بكامل مناطقها بلاداً أفضل، وليس جزءاً منها فحسب. وعلى حدّ ما قال أحد المشاركين في بغداد: "لقد رأينا كلّنا تلك المرأة التي ناشدت سكان الأنبار، هي شيعية من جنوب العراق. برأيي، هذا الأمر جميل جداً... وقد استجاب [السنّة] ورأينا سياراتٍ محمّلةً بالمساعدات تفد إلى بغداد والناصرية من الأنبار لمساعدة المتظاهرين."

لاحظ العديد من المشاركين أيضاً أنّ الاحتجاجات قد يكون لها أثر إيجابي على الطريقة التي ينظر بها العراقيون إلى المرأة، فالنساء يقفن إلى جانب الرجال في ساحات الاعتصام، ويرى المتظاهرون بأمّ العين نساءً جسوراتٍ يخاطرن بحياتهن للمطالبة بحقوقهنّ. وقالت امرأة من الناصرية: "ساهمت التظاهرات في تطوير طريقة التفكير لدى الناس، وجعلتهم أكثر انفتاحاً... غيّرت الاحتجاجات الطريقة التي ينظر فيها الناس إلى اختلاط الرجال بالنساء. لم تعد هناك من مشكلة بتواجد النساء والرجال معاً وسط الساحات." وأقرّ بعض المشاركين أنّ الاحتجاجات تمكّن المرأة من خلال التشجيع على حضورها، وتوفير مكانٍ آمن لها، بعيداً عن التحرّش والمضايقات، وهو دليل على النزاهة والاحترام ووجهات نظر تقدّمية من جانب المحتجّين.

ختاماً، بدا البعض على إدراك أنّ هذه التظاهرات توحّد بين العراقيين على اختلاف طبقاتهم الاجتماعية. وإذ يرى عدد قليل منهم أنّ الأغنياء الذين لديهم فرص عمل من الأرجح أن يعارضوا الثورة، يرفض آخرون هذه الفكرة معلّلين أنّ من لديه وظيفه جيدة سيستفيد أيضاً من الاحتجاجات، وأنّه مستاء من الفساد كغيره من المواطنين. وقد أشارت امرأة من ديالى بقولها: "ليس المتظاهرون بالضرورة أشخاصاً بسطاء. شارك أصدقائي في التظاهرات رغم أنّ لديهم وظائف، وينعمون بالاستقرار المادّي، وقد استُشهد ابنهم في ساحة الاعتصام."

توافق على الطبيعة المنهجية والمباشرة لانطلاقة الاحتجاجات

أظهرت بحوث الرأي العام اختلافاً بسيطاً حول الأسباب التي أشعلت فتيل هذه الاحتجاجات، وهي نسبة البطالة المرتفعة، وغياب الخدمات، والفساد المستشري، وطبقة سياسية تهتمّ بمصالحها الخاصة بعيداً عن مصلحة الشعب. وأشار البعض إلى أنّ قرار استبعاد الفريق الركن عبد الوهاب الساعدي، قائد قوات مكافحة الإرهاب، من منصبه، والذي يشتبه بأنّه أتى بناءً على ضغوط مارستها قيادات مقرّبة من إيران، قد يكون السبب المباشر لهذه الاحتجاجات. فيما ذكر آخرون أنّ السبب المباشر هو إغلاق الحكومة للمحالّ غير الشرعية، التي تمثّل باباً من أبواب اقتصاد الكفاف الذي يمكّن بعض العراقيين الأشدّ فقراً من إيجاد ما يقتاتون منه. فلم يسهم ذلك سوى في تأجيج مشاعر الظلم والاستياء التي استمرّت تقلق المواطنين طيلة فترة التحوّل السياسي في العراق. تتعدّد الأسباب التي يذكرها المشاركون، ولكن يمكن تصنيفها عموماً ضمن أربع فئات مترابطة ومتداخلة في ما بينها:

١. الفساد، عدم كفاءة الحكومة، واللامساواة. يعتبر العراقيون أنّ بلادهم غنيّة بالموارد ويعتقدون أنّ أحوالهم المعيشية السيّئة ما هي إلاّ نتيجة مباشرة لارتفاعٍ هائلٍ في مستوى الفساد المستشري، ولعدم توفّر القدرة أو الرغبة لدى الحكومة باتخاذ خطواتٍ تحسّن من مستويات المعيشة. وهم يحمّلون الطبقة الحاكمة مسؤولية الخدمات السيّئة، والبطالة، والغلاء المعيشي. وقد شكّل انعدام المساواة ما بين النخبة السياسية من جهة وعموم العراقيين من جهةٍ أخرى دافعاً أساسياً للصراع. وينظر عدد كبير من المشاركين إلى المجتمع العراقي من منظور الوصول إلى الإيرادات العامة، فهناك من جهة أفراد النخبة السياسية ومن يرتبط بهم، وهؤلاء يغتنون من وراء الحكومة والموارد النفطية، ومن جهة أخرى الأكثرية الساحقة من العراقيين الذين يناضلون من أجل الحصول على فرص عمل، وتعليم لأولادهم، والوصول إلى الرعاية الصحية والخدمات الأساسية. ويشكّل اضمحلال الطبقة الوسطى سبباً إضافياً لشعور العديد من المشاركين باليأس حيال قدرتهم على النهوض في تركيبة المجتمع العراقي، سيما وأنّهم قد ضاقوا ذرعاً بممارسات النخب السياسية العراقية. وعلى حدّ ما قال أحد المشاركين في الناصرية: "مفهوم الطبقات الاجتماعية الهرمية مفقود في المجتمع العراقي، فالناس إما أغنياء أو فقراء." يطمح الكثير من المشاركين إلى مستوى الازدهار الذي عرفته بعض الدول المجاورة، لكنّهم يشعرون باليأس إزاء القدرة على تحقيق ذلك.

٢. أحزاب سياسية تخدم مصالحها الخاصة. كما بيّنت أبحاثنا السابقة، يلقي المشاركون في هذه الدراسة أيضاً اللوم بنسبةٍ كبيرةٍ على الأحزاب السياسية تحديداً. فهم يشعرون أنّ الأحزاب تهتمّ بمصالحها الخاصة، وأنها استغلّت نظام تقاسم السلطة الحالي لتستنزف إيرادات الدولة، وزرعت بذور الطائفية في البلاد، ومن ثمّ استخدمت ميليشياتها لبسط نفوذها وسيطرتها على الوزارات. يقول رجل من الناصرية بصريح العبارة: "الأحزاب قتلت المتظاهرين."

٣. نظام الحكم. يلقي عدد كبير من هؤلاء العراقيين اللوم على النظام السياسي القائم عموماً، من دون الإشارة بالإسم إلى أفراد محدّدين. هم يشعرون أنّ النظام أنتج رئيس وزراء ضعيف ملتزم بمصالح الأحزاب، ونظاماً يقوم على المحاصصة الطائفية بدلاً من نظامٍ قائم على الكفاءة يسمح بالوصول إلى المناصب الحكومية، بالاعتماد على كفاءة المرشّح لا طائفته. في الواقع، ما من مشارك يعتقد اليوم أنّ القضايا الكبرى في العراق اليوم بدأت بالانتخابات الأخيرة، أو بتشكيل الحكومة. ولا يشعرون أنّ هذه القضايا قد بدأت بظهور تنظيم الدولة الإسلامية أو أفوله، أو الاضطرابات الطائفية المتزايدة التي سبقته. عوضاً عن ذلك، يتفق المشاركون الذين يحدّدون نقطة التحوّل في العراق أنها تعود إلى النظام الحكومي الذي نشأ بعد العام ٢٠٠٣ والدستور الذي تمّت صياغته بعده. وفيما قد يكون هذا الرأي مهيمناً أكثر في المناطق السنية، يشعر الشيعة في الناصرية والبصرة أنّ النظام ذاك قد وجّه العراق إلى اتجاهٍ خاطئ لم يشف منه بعد. وقد عبّر رجل من البصرة عن هذا الواقع بقوله: "كنّا نعاني مع حزب قمعي، لكننا نعاني اليوم مع مجموعة أحزاب تُحكِم سيطرتها على العراق، جرّدتنا من وطنيتنا وبتنا ننتمي للأحزاب وقياداتها."

٤. التدخّلات الخارجية. يعتبر المشاركون أنّ التأثير الخارجي في العراق مهيمناً، ويشعرهم بالاستياء حيال افتقار الدولة لدورها السيادي. وبالرغم من أنّهم يذكرون دول الخليج وإسرائيل، إلاّ أنّ أصابع الاتهام تتّجه بشكلٍ أساسي إلى الولايات المتحدة وإيران. ويساء المشاركون من فكرة أنّ الدولتين تخوضان حرباً بالوكالة على أرضهم.

حتى وإن كانت أقلّ عدائيةً مقارنةً بوجهات النظر حيال إيران، ما زالت وجهات النظر حيال الولايات المتحدة الأميركية سلبيةً، بما أنّها تعتبر مسؤولةً عن دعم المكوّنات الإثنية الطائفية لنظام المحاصصة. إذ ينظر إلى الولايات المتحدة في أغلب الأحيان على أنّها طرف قويّ ومهتمّ بمصالحه الخاصة، همّه الأساسي استغلال الموارد الطبيعية في العراق وعدم بناء استقرار البلد وتنميته.

أما التوترات الأميركية الإيرانية التي سيطرت على الوسائل الإخبارية العالمية في سياق هذا البحث فينظر إليها العديد من هؤلاء العراقيين على أنّها إلهاء، وتهديد يحول دون تحقيق مطالبهم في تحسين حياتهم. ويقول رجل من البصرة: "جعلت الولايات المتحدة من العراق ساحة معارك لمعالجة مشاكلها. يعيش الأميركيون حياتهم بصورةٍ اعتيادية ويستمتعون بها، فيما يتعرّض العراقيون للضرب بالصواريخ. يجب أن يدرك المتظاهرون أنّنا لا نريد لأحد أن يتدخّل بشؤون دولتنا، وبأحد أقصد المملكة العربية السعودية، وإيران، والولايات المتحدة، نحتاج لأن نبني أنفسنا قبل أن نبني بلادنا."

علاوةً على ذلك، تشكّل حدّة التوتر بين الولايات المتحدة وإيران عاملاً استقطابياً، يجبر المكوّنات الإثنية والطائفية الاساسية في العراق على الانحياز إلى طرف في النزاع دون آخر. وينتقد البعض، لا سيما في البصرة، النخبة الشيعية التي يُنظر إليها على أنّها تمارس ضغوطاً على المجتمع الشيعي لمناصرة إيران ضدّ الولايات المتحدة، ويفكّرون في نهجٍ أكثر واقعية للعلاقات مع الولايات المتحدة، والمملكة العربية السعودية، وغيرها من دول الخليج ربما يساعد بدرجةٍ أكبر على تحقيق مستقبل يضمن السلام والازدهار، على أساس التعاون الاقتصادي والأمني. كما انتقد الكثير من المشاركين أيضاً، وبشدّة، تقاعس المجتمع الدولي عن إدانة العنف ضدّ المتظاهرين، فأتوا على ذكر المنظمات الدولية مثل منظمة العفو الدولية، وهيومن رايتس ووتش وكيف تعمل على نشر الوعي حيال الردّ العدائي من جانب الحكومة، ولكنّهم يشعرون أنّ الأمم المتحدة والحكومات الأخرى في المقابل لم تمارس ضغطاً كافياً على الحكومة العراقية لتعدّل سلوكها.

احتجاجات بدون قائد ورغبة في أن تبقى التظاهرات سلمية

يشعر العديد من المشاركين أنّ الاحتجاجات الشعبية حقا بلا قيادة. في البداية، عمّت التظاهرات من خلال تناقل الدعوات للنزول إلى الشارع شفهياً بين الأشخاص، أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي. وغياب القادة دلّ على أنّ هذه الاحتجاجات قد أتت كنتيجةٍ مباشرة لاستياء طويل الأمد. ويقول بعض المؤيدين للتظاهرات: "كلّ متظاهر هو قائد."

ويرى البعض أنّ عدم وجود قائد يجعل التظاهرات أشدّ فعالية. إذ أنّ القائد، برأي هؤلاء، سيُستهدف بسهولةٍ أكبر عن طريق أعمال العنف والخطف. ويقول آخرون أنّ تسمية قائد تسهّل عملية شرائه من قبل المعارضين الساعين لوضع حدّ سريع للاحتجاجات. يقول أحد المشاركين من الناصرية: "لا يمكننا أن نعرف إن كان القائد ينتمي إلى أحد الأحزاب سراً أم لا. من يضمن أنّه سيحقّق مطالب الشعب؟"

ويؤكّد الداعمون لمقاربة التظاهرات بلا قائد أنّ مطالب المحتجّين واضحة، ولا تحتاج لقياداتٍ تقدّمها وتتفاوض بشأنها. ولكن، عندما طُلب إليهم تعداد هذه المطالب "الواضحة"، سمّى البعض التغيير الاجتماعي أو الاقتصادي على نطاقٍ واسع وغير محدّد نوعاً ما. قال رجل في الناصرية: "المطالب واضحة، مثل تعديل الدستور، والقانون، وتعيين رئيس للوزراء وما إلى ذلك، وهذه المطالب لا تحتاج قائداً." فيما أكّد رجل في ديالى بقوله: "مطالب المحتجّين بسيطة. يريدون حياةً لائقةً، وفرص عمل، وشوارع سليمة." وقال آخر من إربيل: "أظنّ أنّ جلّ ما يريده المحتجّون هو البلاد! الأمر عاطفي جداً! ترى شاباً يهتف أنّه يريد بلداً، لا مالاً ولا عملاً ولا حياةً كريمةً! يشعرون أنّهم لا يملكون وطناً!".

وعندما يُدفع المشاركون لتقديم إجاباتٍ أكثر وضوحاً، يسمّي عدد من المشاركين أشخاصاً يرونْ فيهم قياداتٍ للمجموعات، سواء كانوا من الشباب الذين برزت أسماؤهم بسبب أعمالهم أثناء التظاهرات، أو قادة معروفين أكثر. في الناصرية، سمّى الرجال كما النساء شخصين يعتبرونهما قائديْن للاحتجاجات، أحدهما شاب يافع وعاطل عن العمل، والآخر صيدلاني. وصفت امرأة في الناصرية الدور الذي يؤديه الشاب اليافع، فقالت: "مرضت ابنتي ذات يومٍ وكان عليّ أن أصحبها إلى المستشفى، ولكنّ المحتجّين منعونا من عبور الجسر.. ثمّ نادوه للحصول على موافقته لكي نستطيع المرور، فأتى ونظر إلى التقرير الطبّي لابنتي ووافق أن نمرّ."

كما أنّ الاحتجاجات بلا قائد لا تعني بلا بُنية أو تنظيم. وصف بعض الناشطين في التظاهرات البُنى الداخلية التي تتولّى التواصل مع المجموعات وتوصيل الخدمات. وتوقّف أحد الناشطين عند وصف نظام الإدارة الداخلية: "[اللجان الخمس هي:] صوت من التحرير[٥]، الحركة الثورية العراقية، حراك ٢٥ تشرين بقيادة منتظر الزيدي، سوف آخذ حقوقي بنفسي، وأريد وطناً. رفضنا فكرة أن يكون لدينا أكثر من خمس لجان للتنسيق، وقرّرنا أن تمثّل كل لجنة حوالى ٧٠-١٠٠ خيمة."

في المقابل، من الأشخاص من عبّر عن استيائه حيال الطبيعة المستمرّة للنزاعات والتعطيل الذي تتسبّب به، ورأى هؤلاء أنّ غياب القيادة مؤشّر على أنّ الاحتجاجات ستدوم لفترةٍ أطول ممّا ينبغي، فيما ربط آخرون غياب القيادة بالسلوك المسيء لدى المتظاهرين، فاعتبروا أنّ وجود قائد نبيل من شأنه أن يعطي التوجيهات للمحتجّين ويمنعهم من القيام بأعمال تخريب وتدمير. وقالت امرأة معارضة للاحتجاجات في بغداد: "يجب تعيين قائد يتولّى توجيه الاحتجاجات ليضمن أنّها تتحرّك ضمن المسار الصحيح، فعدم وجود قائد يدفع بالمتظاهرين إلى التصرّف كما يشاؤون والقيام بأعمال تخريب."

وقد توافق عدد كبير من المشاركين على رغبتهم في المحافظة على سلمية الاحتجاجات، فالدستور يعطيهم الحق في الاحتجاج السلمي، واللجوء إلى العصيان المدني إن لم تلبّ الحكومة طموحاتهم. ويعني ذلك افتراش الساحات، وقطع الطرقات، والرسم على جدران المدينة، والاعتصام خارج المباني الحكومية للمطالبة بالتغيير. كما يعني ذلك أيضاً تقديم الخدمات التي تقاعست الحكومة عن تقديمها. يقول أحد الناشطين في بغداد: "ماذا أكثر من ذلك، لقد رسمنا على الجدران، ونظّفنا الشوارع، وبنينا المجسّمات، وفتحنا المتاجر التي تمّ إقفالها، والنفق، وبدأنا نشتري ونبيع، وأصبح لدينا وزارة مالية تعنى بجمع الأموال لشراء الطعام للمتظاهرين، وقوة أمنية مهمتها تفتيش كلّ من يحاول الوصول إلى الاعتصام."

يؤمن عدد كبير من المشاركين أنّ التحرّك السلمي هو الذي يؤتي ثماره في النهاية، في حين أنّ اتباع العنف وإلحاق الأضرار بالممتلكات سيضرّ بقضيتهم. وقد حثّ مسؤول حكومي رفيع في بغداد المتظاهرين على المحافظة على سلمية الحراك، فقال: "إذا فعلوا [لجأوا إلى العنف] سيُنظر إليهم أنهم مخطئون مثل القوى التي ترتكب العنف بحقّهم؛ ولكن، المحافظة على السلمية تبقيهم فوق القوانين، والدستور، والبرلمان، والحكومة."

ويسود بين المشاركين خلاف حول التأثير الذي يخلّفه تدمير الممتلكات والتعطيل على حياة الناس. فيتجادلون حول فعالية حرق الدواليب، وقطع الجسور، وإرغام المدارس على إقفال أبوابها. حتى ضمن المؤيّدين للاحتجاجات، يسود الخلاف حول مدى قدرة هذه الاستراتيجيات على النجاح، إذ يقول البعض إنّ التعطيل والعرقلة من شأنهما أن يلفتا أنظار الحكومة. ويقول رجل من بغداد: "لقطع

٥ ساحة التحرير.

الطرقات حسناته وسيّئاته. من سيّئاته أنه يتسبّب بقطع أرزاق الناس، ولكن في المقابل، الفائدة من إغلاق الطرقات هو تنفيذ العصيان المدني، وهو حق مشروع، لكي تنجح الاحتجاجات."

وتؤكّد مجموعة صغيرة من المشاركين، تتألّف بشكلٍ أساسي من الرجال، على الحاجة إلى التصعيد، وأنّ تدمير الممتلكات ضروري لكونه يظهر للحكومة مدى جدّية الاحتجاجات، وأنّه الطريقة الوحيدة التي تجبر الحكومة على الإصغاء. يقول رجل في الناصرية: "نعم [حرق مقارّ الأحزاب الرئيسية] أشدّ فعالية كأننا نقول لهم إننا نرفضهم ولا نريد عودتهم." ولكن، يخالفه رجل آخر الرأي، فيقول: "إنّ حرق المباني الحكومية يعطي الحكومة الحق بأن تقول إنّ المتظاهرين خارج السيطرة، ونّ ثمة مندسّين بينهم ينفّذون أجنداتٍ خارجية."

تحذير من العناصر المندسّة وركوب موجة الثورة وتغيّر المسار

بعد أكثر من ثلاثة شهور على انطلاقة الاحتجاجات، يشعر جميع المشاركين تقريباً أنّ مطالب المحتجّين والاستراتيجية التي يتبعونها تتغير. حتى وإن كان معظم العراقيين قد ناصروا التظاهرات في بدايتها، إلاّ أنّ نظرتهم حيالها وحيال مستقبلها أصبحت أكثر تعقيداً، وسط قلقٍ من وجود مندسّين وقوى لا يهمّها مصلحة العراقيين.

وقد لاحظ معظم المشاركين أنّ الاحتجاجات قد تأجّجت مع اندلاع أعمال العنف بين المحتجّين والقوى الأمنية في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. فما بدأ كاحتجاجاتٍ طلاّبية سلمية تصاعدت، وامتدّت على صعيد الوطن، وأصبحت أكثر قدرةً على التعطيل،على سبيل الردّ على العنف الذي تعاملت فيه الحكومة مع المتظاهرين فقتلت المئات وتسبّبت بجرح الآلاف. وهذه هي النقطة التي اعتبر فيها البعض أنّ الاحتجاجات لم تعد بريئةً. يقول رجل في البصرة: "في البداية، كان الناس يشاركون في الاحتجاجات، وكانت حقيقيةً ولكنّ مسارها تغيّر في ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر مع نجاح [الجهات الخارجية] في استغلال الاحتجاجات لصالحها وتحريك المتظاهرين لما يصبّ في مصلحتها."

وربما بسبب الإحساس بأنّ الطلاّب الجامعيين قد لعبوا دوراً أساسياً في بداية الاحتجاجات، شعر بعض المشاركين أنّ المثقّفين قد تخلّوا عن التظاهرات تاركين خلفهم حشداً من الأشخاص الصاخبين، "غير المتعلمين" الأشدّ ميلاً إلى التدمير والعنف. ويتفق على هذه النظرة أيضاً المشاركون الذين اعتبروا أنّ الاحتجاجات قد طالت مدّتها أكثر من اللازم، أو أنها باتت تعطّل التعليم والخدمات الصحية وقطاع الأعمال. قالت امرأة في الناصرية: "انحرفت الاحتجاجات عن مسارها الصحيح، ما دفع بالطبقة المثقّفة إلى مغادرة التظاهرات، وبقي فيها الناس العاديون."

يعتقد معظم المشاركين أنّ جهات مندسّة يهمّها تشويه سمعة المتظاهرين قد شقّت طريقها اليوم إلى داخل التظاهرات. وهذا الاعتقاد سائد إلى درجة أن المتظاهرين اعتمدوا مصطلحات خاصة لوصف المندسّين، مطلقين عليهم أسماء مثل "الذيول" أو "الطرف الثالث." يقول رجل من البصرة: "لعب الطرف الثالث دوراً من أجل إنهاء الاحتجاجات، وقد هاجم أفراد الطرف الثالث خيم المتظاهرين وأحرقوها ليلاً." ورغم الاتفاق على اللغة، يقع الاختلاف حول الجهات التي تقف وراء هذا الطرف الثالث، فيسمّي المشاركون إيران، والأحزاب السياسية، والحكومة فيما يلقي آخرون اللوم على دولٍ أخرى أو يؤكّدون أنّهم لا يعرفون من تكون هذه الجهات في الحقيقة.

وفيما يعتقد بعض المشاركين أنّ السلوك الخارج عن السيطرة سببه وجود العراقيين الأقلّ تعليماً، يرى الجزء الأكبر أنّ المحتجين العراقيين لا يمكن أن يلجأوا إلى العنف، ويلوم هؤلاء المندسّين على أعمال التخريب، سواء بأمرٍ من الأحزاب السياسية، أو إيران أو الميليشيات. تقول امرأة من بغداد: "اندسّ بعض الأشخاص بين المتظاهرين وشتموا القوى الأمنية ما دفع بقوى الأمن للردّ بالعنف، وبدأوا بقمع المتظاهرين السلميين بالرصاص الحيّ والغاز المسيّل للدموع، وهو أمر محظور دولياً."

رؤية أكثر انتقاداً للاحتجاجات

لا تحظى التظاهرات في العراق بتأييد الجميع. بالمبدأ، لا يقول أيّ من المشاركين إنّه معارض للقضايا التي ينادي بها المتظاهرون ولكن من يعارض الاحتجاجات يعتبر أنّ هذه التحرّكات كانت إيجابيةً في بدايتها، ضروريةً، أو حسنة النيّة لكنّها لم تعد كذلك على مدى الأشهر القليلة الماضية، ويعزى السبب في ذلك جزئياً إلى المندسّين أو إلى امتطاء الأحزاب السياسية لموجة الحراك. يقول رجل في البصرة: "في البداية، كانت التظاهرات حقيقيةً بادرةٍ من الشعب، ولكنّ مسارها قد تغيّر." ويتخذ الموقف الانتقادي من الاحتجاجات أشكالاً عديدةً مختلفةً، كالآتي:

تأجيج الانقسامات. لربما يحلو لمناصري التظاهرات التأكيد على أنّها تمثّل رغبة جميع العراقيين، ولكن لا يوافقهم الجميع في هذه المجموعات الرأي. وفيما يبدي العديد من العرب السنّة والكرد من المشاركين دعمهم للاحتجاجات، لا يعتبر البعض أنّها توحّد العراقيين بل تتسبّب بانقساماتٍ جديدة. وتدلّ هذه التعليقات على أنّ الطائفية السائدة في العراق منذ وقتٍ طويلٍ قد تدوم ما بعد الحراك، وأنّ مطالب المحتجّين بعراق موحّد ربما تكون متفائلةً.

يختلف المشاركون في البصرة والناصرية في الرأي حول ما إذا كان مواطنوهم السنّة في المحافظات الغربية يدعمونهم في هذه

التظاهرات. وبينما يستعيد البعض ما تناقلته الأخبار حول دعم التظاهرات في الغرب، يشعر آخرون أنّ السنّة منصرفون لحياتهم اليومية كما في السابق، يرسلون أولادهم إلى المدرسة، ويتوجّهون إلى عملهم، في حين يعجز الشيعة في المحافظات الجنوبية عن القيام بذلك. ويعتبرون أنّ عدم الاهتمام هذا يتعارض مع الدور الكبير للشيعة، أو على الأقلّ للميليشيات الشيعة في محاربة داعش في المناطق السنّية.

ويعلّق آخرون أنّ السنّة عاشوا سنوات من الصراع العنيف والاحتجاجات الدامية وربما لديهم سبب وجيه لعدم الانضمام إلى التظاهرات الدائرة حالياً. ويقول رجل في الناصرية: "أعتقد أنّ المقيمين في هذه المحافظات إن تظاهروا، سيُقتلون لأنّهم سيُتّهمون [من قبل الحكومة] بأنّهم ينتمون إلى داعش، وهو ما سيعطي الحكومة الحق في إبادتهم. أنظر إلينا، نحن شيعة نمسك بالعلم العراقي أثناء التظاهر، ومع ذلك قتلوا أبناءنا. فكيف تتوقّع من السنّة أن يتظاهروا؟ ويقول أحد القادة السياسيين في بغداد أنّ عدم الاهتمام من جانب السنّة سببه أنّ "المحتجيّن يتوجّهون فقط إلى الأحزاب الشيعة، ويهملون السنّة والكرد."

ويبدو أحد جوانب التوتّر الذي يهدّد التماسك الاجتماعي ضمن العراق أكثر ظهوراً بين العرب والكرد، ويعزى بشكلٍ أكبر إلى عدم المساواة في توزيع إيرادات النفط. إذ شكّلت الموازنة المشتركة ما بين العراق وإقليم كردستان مسألةً شائكةً6 على مدى سنوات، مع اندلاع متواتر للعنف واتهامات متبادلة من الجانبين من دون احترام الاتفاق بأن يرسل إقليم كردستان النفط المستخرج في المنطقة إلى بغداد مقابل الحصول على نسبة مئوية متفق عليها من الموازنة الاتحادية. ولطالما يرى عدد كبير من المشاركين غير الكرد أنّ إقليم كردستان العراق يتلقى نسبةً غير عادلة من الإيرادات النفطية الأمر الذي يولّد عدائيةً قد تتفاقم مع الاحتجاجات. ويقول رجل في البصرة: "الكرد ليسوا إخوتنا. فلنتكلّم بصراحة، هم ليسوا إخوتنا لأنهم يحصلون على نصيبهم من النفط بالإضافة إلى 27% من حصّة البصرة". ويعتبر المشاركون من خارج إقليم كردستان أنّ توزيع إيرادات النفط يجب أن يُبنى على أساس التوزيع السكّاني، أو أن يصبّ في مصلحة المحافظات المنتجة للنفط لأنّها تدفع التكاليف البيئية والصحية المرتبطة باستخراج النفط. في الوقت نفسه، يعبّر بعض المشاركين الكرد عن مخاوفهم من أن يعرّض الصراع السياسي العراق لمزيد من المخاطر الأمنية وانعدام الاستقرار الاقتصادي، على حدّ ما شرحت إحدى السيّدات في إربيل: "أعتقد أنّ أسوأ ما جرى بشأن هذه الاحتجاجات هي أنّ رئيس الوزراء قد استقال نتيجتها. فذلك من شأنه أن يضعف العراق سياسياً بحيث يتاح لدولٍ أخرى مثل إيران استغلال الفرصة لغزو العراق أكثر فأكثر. باعتقادي، الشيعة والجيش الإيراني سوف يتسبّبون بمشاكل كبرى في العراق بسبب غياب رئيس الوزراء."

٦ أحمد الطبقجلي، جدل بشأن حصة إقليم كردستان من الموازنة الاتحادية، مركز البيان للراسات والتخطيط، ٢٠١٩.

مزيد من العنف وانعدام الأمن. بالنسبة إلى البعض، لا سيما في أوساط المشاركات النساء، يشكّل ازدياد العنف وانعدام الأمن سبباً رئيسياً مرتبطاً بالاحتجاجات يؤثر على قدرة المواطنين على مغادرة منازلهم في الليل والنهار. يشعرون أنّ الحكومة مذنبة بارتكاب العنف ضدّ المتظاهرين، ولكنّ المتظاهرين أيضاً يرتكبون العنف، وأعمال التخريب، ويضايقون النساء أحياناً. تقول امرأة في الناصرية: "لم نكسب شيئاً سوى الدمار". ويصف هؤلاء الاحتجاجات بكلماتٍ عنيفة مثل "دوّامة" و"اضطرابات" تجعلهم يشعرون "بالخوف إن كانوا في المنازل."

يحظى المتظاهرون السلميّون باحترام العديد من المشاركين الذين يعتبرون رغم ذلك أنّ هؤلاء المتظاهرين قد خضعوا لسيطرة عناصر يؤدون دور الـ "جوكر" (في إشارة إلى الفيلم من إنتاج هوليوود عام ٢٠١٩ حول الشرّير الذي يتمرّد عبر الإمعان في نشر الفوضى). ووفقاً لأحد المشاركين من بغداد، "الجوكر يمثّل دور المتمرّد والمخرّب الذي يشجّع الناس على ارتكاب أعمال التخريب." في المقابل، يبرّر مشاركون آخرون بالقول إنّ المتظاهرين، أسوةً بشخصية الفيلم، عانوا التهميش والذلّ ولم يعودوا قادرين على التحمّل. يشعر الكثير من المشاركين بالاستياء من إقدام المحتجّين على تدمير الممتلكات الخاصة والعامة، وسرقة المؤسّسات والشركات المحلية. ويأسف رجل في البصرة لما وقع من أضرار فيقول: "نحن نطالب بحقوقنا، لكن في الوقت نفسه، دمّرنا مدينةً بكاملها." ويلحظ البعض أنّ العراقيين يعانون يومياً من خسارة الممتلكات العامة أكثر ممّا تعانيه الحكومة جرّاء خسارة هذه الممتلكات.

ويعرب المشاركون أيضاً عن قلقهم حيال قيام الحكومة بمزيد من عمليات القمع العنيفة. فهم يقدّرون حجم الخسائر في الأرواح، وعمليات الاختطاف التي وقعت حتى الآن ويقلقون من أن تزداد الأمور سوءاً في حال استمرار الاحتجاجات. ويعبّر مسؤول أمني رفيع المستوى في بغداد عن ثقته بأنّ "الأحزاب السياسية تعارض الاحتجاجات وستقمعها بالعنف." كما يقلق البعض من أن تغذّي أعمال العنف التي تمارسها الحكومة غضب المحتجيّن والعكس بالعكس، فتدخل البلاد في حلقةٍ مفرغةٍ لا نهاية لها.

تعطّل الحياة اليومية. توقّف العديد من المشاركين، لا سيما من هم أكثر انتقاداً للاحتجاجات، عند مخاوف تتعلّق بتعطّل حياتهم اليومية. واشتكى هؤلاء المشاركين من أنّ الاحتجاجات تمنعهم من العمل، والدراسة، وتحول دون مغادرتهم لمنازلهم، وما يتبع ذلك من ضيقة اقتصادية يتسبّب بها المتظاهرون. وأشار كثر إلى أنّ الاحتجاجات تعيق الوصول إلى الخدمات الملحّة مثل المستشفيات. وتحدّثت إحدى المشاركات في بغداد كيف تمّ توقيفها على الطريق السريع من قبل المحتجّين الذين راحوا يضربون سيارتها وأخافوا ابنتها. وأكّد بعض المشاركين (من الرجال والنساء) أنّهم لم يستطيعوا العمل لأشهر، أو خافوا مغادرة منازلهم لا سيما بعد هبوط الليل. وربط

مشاركون آخرون في بغداد بين الاحتجاجات وارتفاع الأسعار، على اعتبار أنّ قطع الطرقات يزيد من صعوبة التموين بالنسبة إلى المتاجر.

ويعتبر تعطيل التعليم سبباً مباشراً لاستياء عددٍ من المشاركين الذين انتقدوا المتظاهرين لتسبّبهم بإغلاق المدارس. فذلك برأيهم يضرّ بالشعب أكثر من الحكومة، وعلى المتظاهرين أن يركّزوا على أهداف اقتصادية ذات قيمة عالية، كالمطارات والطرقات السريعة التي توصل إلى حقول النفط. يبادلهم مشاركون آخرون بسخرية على اعتبار أنّ إغلاق المدارس ليس بخسارة كبيرة لأنّ نوعية التعليم رديئة، أو أنّ التعليم لا يفيد بشيء بما أنّ لا فرص عمل متاحة للطلاّب بعد التخرّج. وقالت امرأة في الناصرية: "ليس بمقدور الطلاّب أن يقصدوا المدارس، ولكن أيّ نوع من التعليم يحصّلون؟ يصلون إلى مرحلة التعليم المتوسّط ومع ذلك لا يعرفون كيف يهجّئون الكلمات."

عدم وجود مؤشرات على إحداث التغيير . لم تحقّق التظاهرات برأي بعض المشاركين أيّ شيء ولم تحمل دليلاً كافياً على أنّها ستحدث تغييراً في حياتهم. وهو ما يطرح شكوكاً حول ما إذا كانت خسارة الأرواح تستحقّ التظاهرات. على حدّ ما ذكرت امرأة في الناصرية: "لقد ضحّينا بالكثير، ومع ذلك لم نحقّق أيّ شيء، لذا ما سبب التظاهرات الآن؟" وفيما يهلّل بعض هؤلاء المشاركين لاستقالة عبد المهدي، إلاّ أنّهم لا يرون أيّ إنجازاتٍ إضافية في القريب العاجل، ويعتقدون أنّ على المحتجّين أن "يعودوا إلى ديارهم ويتركوا الحكومة تقوم بواجبها." وبالنسبة إليهم، غياب القيادة المتماسكة لهذه التظاهرات تعني أنّه من المقدّر لها أن تفشل. وطرحت امرأة من بغداد سؤالاً: "إن لم يكن هناك من قادة، مع من يفترض بالحكومة أن تتفاوض إذاً؟" بالإضافة إلى ذلك، يعني غياب القيادة أنّ للمتظاهرين حرية ارتكاب أعمال العنف والتخريب من دون أن يتحمّل أحد المسؤولية.

ويتعزّز هذا الإحساس بأن التظاهرات تستمرّ إلى ما لا نهاية من دون إحداث أيّ تغيير بواقع أنّ مطالب المحتجّين لم تتسم بالوضوح والثبات. والطلبات التي تعدّ واضحةً، من قبيل خلق فرص العمل، ومكافحة الفساد، وإلغاء الأحزاب، وتعديل الدستور، يراها المشاركون المعارضون غير واقعية أو يخشون من أنّ تحقيقها يستغرق سنوات طويلة. فتقول امرأة من بغداد: "الحلول كثيرة، مثلاً في البداية أعلنت الحكومة فتح مجالات العمل في وزاراتها لتوظيف الناس، لكنّ المتظاهرين لم يقبلوا بها واستمرّوا في تظاهراتهم. ثم عادت الحكومة وأعلنت أنّها ستوزّع معاشات للعاطلين عن العمل، إلاّ أنّ ذلك لم ينفع معهم أيضاً."

ويبدو التغيير بالنسبة إلى بعض المشاركين هدفاً صعب المنال. في نهاية المطاف، حتى في أوساط المشاركين المؤيّدين للاحتجاجات، طُرحت الأسئلة حول ما إذا كانت الاحتجاجات ستحدث أيّ تغيير حقيقي، وتساءل هؤلاء عمّا إذا كان هدف إسقاط النظام يستحق العناء، والجهد، والتدمير، وخسارة الأرواح في صفوف المتظاهرين والقوى الأمنية في آن. وافترضوا أنّ التغيير لن يحدث فعلياً، وأنّ الحكومة والأحزاب السياسية ستبقى إلى ما بعد زوال الاحتجاجات.

انعدام الأخلاق والتباهي. أعرب بعض المشاركين عن قلقه حيال انعدام المسؤولية الأخلاقية التي رافقت الاحتجاجات. واعتقد هؤلاء أنّ بعض المتظاهرين ينزل إلى الشارع كذريعةٍ لشرب الكحول وإقامة الحفلات، أو أنّ بعض النساء قد يجدن في التظاهرات مكاناً مناسباً للرقص أو ارتداء ملابس غير محتشمة. ولاحظ آخرون أنّ الخيم التي نُصبت في أماكن الاعتصام لا تؤتي حاجةً فعلياً سوى توفير مكان ينام فيه من لا مأوى لهم، وأنها محفّز لإبقاء التظاهرات مستمرّةً لأطول فترة ممكنة. وعلى حدّ ما قالت امرأة من بغداد: "يعتقدون أنّ من حقهم القيام بما يريدون لمجرّد أنهم متظاهرون، حتى وإن شربوا حتّى الثمالة."

كذلك الأمر، يرى بعض المشاركين أنّه من غير الملائم ومن غير المحترم أن يرقص المتظاهرون ويستمتعوا بوقتهم بعد أن وقع عدد كبير من القتلى وسُجّلت أعمال عنف كثيرة. وتقول امرأة في الناصرية: "في وقتٍ ما زالت فيه عائلات الشهداء في حالة حداد تبكي فقداءها، ترى المتظاهرين يغنّون ويرقصون." وبالرغم من أنّ تصوّرات التأثير الغربي على سلوك المتظاهرين ليست واسعة الانتشار، إلا أنّها تدلّ على التوتّر القائم بين أصحاب الآراء المحافظة والتقدّميين في المجتمع العراقي.

حكومة عبد المهدي كانت تستحقّ مزيداً من الوقت. شعر بعض المشاركين أنّ هذه الاحتجاجات أتت سابقةً لأوانها. فبرأي هؤلاء المشاركين، مُنح العراقيون الفرصة لانتخاب قياداتهم قبل أقلّ من سنتين، وبالتالي فإنّ الحكومة تحتاج مزيداً من الوقت. ويعتبرون أنّ عبد المهدي، وهو عالم اقتصاد سابق، هو من نوع التكنوقراط الذي يقول المتظاهرون اليوم إنّهم يبحثون عنه. ويعتبر آخرون في المناطق الشمالية والغربية من العراق أنّ أداء عبد المهدي كان جيّداً، وأنّه كان يعمل من أجل جميع المكوّنات، في حين يعيد الكرد له الفضل في حلّ أزمة الموازنة الطويلة الأمد. وقد قال مسؤول حكومي في الأنبار: "لا يملك رئيس الحكومة عصاً سحريةً تجعل الأمور مثاليةً بلمح البصر... كان يُفترض بالمتظاهرين أن يمنحوا الحكومة مزيداً من الوقت لتثبت نفسها."

ردّ الحكومة أتى هزيلاً وعنيفاً في آن

لم يبدُ المشاركون راضين إطلاقاً عن الطريقة التي استجابت بها الحكومة للتظاهرات التي عمّت الشوارع. وشعروا كما لو أنّ ردّ فعل الحكومة يُختصر بعدم التحرّك، أو أنصاف التدابير، وأنّها ارتكبت في بعض الأحيان العنف من دون سابق استفزاز. واتهم العديد من المشاركين الحكومة بالحطّ من شأن المتظاهرين لتشويه سمعتهم وإضعاف مستوى الدعم الذي يحصدونه من المواطنين. في هذا

أيهم فارس، سوق بحروز، ديالى ٢٠١٩ © المعهد الديمقراطي الوطني

السياق، يقول رجل من بغداد: "تجاهلت الحكومة الاحتجاجات في بداية الأمر، ثمّ اتهمت المتظاهرين بالخونة. وبالإشارة إليهم كمخرّبين وأولاد السفارة الأمريكية، اتهمتهم أيضاً بتلقي الدعم المالي من دولٍ أخرى."

بعيداً عن الامتناع عن التحرّك، يتوافق المشاركون بشدّة على أنّ الحكومة تتحمّل، وإن جزئياً، مسؤولية قمع المتظاهرين بالعنف. ويقول أحد المناهضين للاحتجاجات من البصرة: "قتلت الحكومة أكثر من ٧٠٠ عراقياً حتى الآن، هل يمكن القبول بفعلٍ كهذا؟ ما الذي تتوقّعونه من المحتجّين؟ ماذا تريدون منهم أن يفعلوا؟ أعلن المتظاهرون عن مطالبهم، ومع ذلك فإنّ الحكومة لم تستجب لهذه المطالب."

خلافاً للآراء السلبية المناهضة للحكومة، عندما يطال الأمر القوى الأمنية، ينظر العدد الأكبر من المشاركين إلى الجيش والشرطة الاتحادية بنظرةٍ إيجابية. ويُلاحَظ أنّ عناصر القوى الأمنية لم يستخدموا السلاح وأنّهم غالباً ما قدّموا المساعدة للمتظاهرين. يقول رجل من ديالى: "تعاملت القوى الأمنية مع الاحتجاجات بطريقة سليمة، ولكنّ المشكلة تكمن في القادة." يميّز المشاركون بين الجيش، وأجهزة مكافحة الإرهاب، والشرطة الاتحادية من جهة، فيعتبرونها تساعد المتظاهرين وتحميهم، وبين الميليشيات المدعومة من الأحزاب ومن إيران، وشرطة مكافحة الشغب من جهة أخرى باعتبار أنّ أفرادها يقتلون المتظاهرين الأبرياء في بغداد والمحافظات الجنوبية. ويقول رجل من بغداد: "لقد قاموا بما هو أسوأ من داعش" مقارناً أفعال القوات المناصرة لإيران بأفعال تنظيم الدولة الإسلامية ليؤكّد على مستوى العنف.

ويقول بعض المشاركين الذين يتهمون القوى الأمنية بارتكاب العنف إنّ العناصر الأمنية ينفّذون الأوامر لا أكثر، ويوجّهون أصابع الاتهام مباشرةً إلى القيادات. تقول امرأة من البصرة: "لا تعتبر الحكومة أنّ التظاهر حق مشروع؛ لذلك أمرت القوى الأمنية بقمع المحتجّين بالعنف. أؤكّد لك أنّ هؤلاء العناصر قد أجبرتهم الظروف على الالتحاق بالقوى الأمنية لأنهم بحاجة للمال، وبالتالي عليهم إطاعة الأوامر." يؤمن عدد من المشاركين أنّ القوى الأمنية التابعة "للطرف الثالث" هي الجهات الفاعلة هنا، وهي في الواقع ميليشيات تابعة للأحزاب السياسية أو إيران يسمح لها بارتكاب العنف بموافقة الحكومة.

ويتحدّث المشاركون كيف أنّ بعض الأفراد المنتمين إلى مجموعاتٍ مسلّحة وجدوا متظاهرين يحملون بطاقات هوية إيرانية، أو أنّ رئيس الوزراء زوّد البعض بزيّ الشرطة العراقية ليتسموا بالشرعية بحيث يتصرّفون كوكلاء للحكومة. وتعبّر امرأة من ديالى عن شكوكها بصريح العبارة فتقول: "أعتقد أنّ الحكومة تعاونت مع الطرف الثالث

لقتل المتظاهرين". وبالرغم من أنّ معظم المشاركين يشعرون أنّ الجيش الوطني العراقي والشرطة الاتحادية يحاولان حماية أمن المتظاهرين، أدان بعض المحتجّين ضبابية الحدود بين بعض المجموعات المسلّحة التابعة للأحزاب السياسية وبين القوى الأمنية، بما يدلّ على أنّ الجانبين قد قاما بتنسيق استراتيجياتهما القمعية، بما في ذلك من خلال السماح للجهات غير المنتمية للدولة بأداء دور رائد في الإجراءات القمعية العنيفة ضدّ المتظاهرين.

وشكّل انعدام التحرّك من جانب الحكومة والعنف الذي قمعت به المتظاهرين دافعاً لاعتبار أنّ الحكومة لم تعد شريكاً مناسباً للحوار. يقول رجل من ديالى: "أثبتت الحكومة أنّها غير وطنية، وأظهرت الاحتجاجات ألوانها على حقيقتها. على سبيل المثال، أدان أعضاء البرلمان الاعتداء على [الجنرال] سليماني في حين لم تكن لديهم الجرأة لإدانة قتل المتظاهرين، بالرغم من أنّ كلّ عضو في البرلمان يمثّل ١٠٠ ألف صوت عراقي."

الاعتبار أنّ تنازلات الحكومة قليلة وأنّها أتت متأخرةً للغاية.
أثبطت وجهات النظر السلبية جداً تجاه ردّ فعل الحكومة أيّ خطوات أولية اتخذتها الحكومة لتهدئة المحتجّين. وفيما لفت المشاركون إلى بعض الإنجازات الهامّة التي نجح المتظاهرون في انتزاعها من الحكومة، فقد شعروا أنّ التغييرات قد تمّ الإعلان عنها وأُقرّت ولكن ثمّة مماطلة في تطبيقها، أو أنّها لن تتحقّق على أرض الواقع. فعلى حدّ تعبير أحد المشاركين، "إنها مجرّد حبر على ورق." على سبيل المثال، سرعان ما لاحظ المحتجّون الذين رأوا في استقالة رئيس الوزراء الإنجاز الأبرز أنه ما زال في منصبه في وقت إجراء هذا البحث. وفيما أحاط البعض بقانون الانتخابات الجديد الذي أُقرّ في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠١٩ واعتبروا أنّه يمثّل خطوةً إيجابيةً في الغالب، إلاّ أنّ العديد من المشاركين الآخرين لم يعتقدوا أنّ القانون سيُطبّق أو سيُعمل به كما هو مقصود. وقد أعجبتهم فكرة الدوائر الانتخابية على مستوى الأقضية، وخفض سنّ الترشّح، والقواعد الجديدة التي تسهّل على المرشحين المستقلّين المشاركة في الانتخابات، ولكن لم يتمّ التطرّق بشكلٍ وافٍ إلى النقاشات أو نشر الوعي حول كيفية تطبيق بعض موادّ القانون الأكثر تعقيداً.

ويتوقّف العديد من المشاركين عند الخطوات التي تبدو كجهودٍ هامّة تبذلها الحكومة استجابةً لطلبات المحتجّين، من قبيل استقطاب الموظّفين لشغل بعض المناصب أو تقديم إعانات البطالة. ولكن حتّى هذه الجهود تُقابل بالانتقاد، إذ يقول البعض إنّ الإعانات توزّع بالكامل عن طريق المحسوبيات، أو المحاباة أو إنّ أجور الوظائف متدنية للغاية. تقول امرأة من إربيل: "يحصل الناس على الوظائف، ولكن السؤال هو كيف سيعملون على شغل هذه المناصب الشاغرة؟ لدينا الكثير من الخرّيجين الجامعيين الذين يستحقون هذه المناصب، ولكن باعتقادي، في نهاية المطاف، الأشخاص الذين سيشغلون هذه المناصب هم الذين يقع عليهم اختيار القبائل أو الأحزاب السياسية."

في النهاية، يعتبر العديد من المشاركين أنّ الحكومة تحاول كسب الوقت إلى حين تنطفئ حدّة الاحتجاجات، أو أنّها تسترضي مطالب المتظاهرين لإضعاف عزيمتهم. ويقول أحد الذين أجريت معهم المقابلات: "في الحقيقة، كلّ ما يجري هو ضغط على الحكومة بلا أيّ نتيجة، وما تحاول الحكومة فعله هو امتصاص غضب الشارع، والتحايل على المتظاهرين، فتدّعي أنها تلبّي احتياجاتهم بينما الواقع خلاف ذلك."

تصنيف مطالب المتظاهرين: ما بين ملحّة ومعقّدة

تعتبر أكثرية المشاركين أنّ الاحتجاجات يجب أن تستمرّ، ويرى العديد منهم أنّها لا يجوز أن تنتهي إلاّ "بعد تلبية جميع المطالب." غير أنّ تعداد هذه المطالب لا يبدو مهمةً سهلةً، ويزيدها صعوبةً غياب قادة معروفين يعبّرون عن المطالب ويتفاوضون بشأنها. في هذا البحث وحده، تتفاوت المطالب بين المحدّدة (انتخابات مبكرة) وتلك التي تتناول تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بشكلٍ عام (فرص عمل إضافية) والمطالب غير الملموسة (استعادة الكرامة).

وبالفعل، تجسّد بعض المطالب المعبّر عنها في هذا البحث مجموعةً من القيم أو الأهداف الطويلة الأجل التي هي إما مبهمة جداً أو هائلة ليس بمقدور أيّ حكومة عراقية، لا الحالية ولا الجديدة، أن تنفّذها. يقول رجل من ديالى: "وصل الناس إلى حدٍّ ما عاد بإمكانهم التزام الصمت حيال حقوقهم الضائعة، وبالتالي هم يتظاهرون من أجل استعادة حقوقهم وتحقيق حياة كريمة تكون الأساس للدولة." لا شكّ أنّ العراقيين يستحقون قدراً أكبر من الكرامة، ولكن ليس من السهل تحديد هذا الأمر أو تحقيقه.

وتعدّ المطالب بطبيعتها ملحّةً ومعقدةً في آنٍ. ومع إصابة المتظاهرين في الشوارع يومياً والعنف الدائر بانتظام، يتوق المحتجّون لرؤية التغيير على الفور. إلاّ أنّ الاحتجاجات تطالب أيضاً بتغييراتٍ قد يصعب على أيّ حكومة أن تطبّقها بسرعة. ومن الأمثلة على هذا التجاذب بين المطالب الملحّة والمعقدة ما ينصّ عليه القانون الانتخابي الجديد بشأن الدوائر الانتخابية الجديدة، التي تستلزم على الأرجح تعداداً سكانياً جديداً، وهو أمر عجز المسؤولون العراقيون عن إتمامه منذ العام ١٩٩٧، وحتى في تلك الفترة استُثني من التعداد إقليم كردستان العراق.

رغم ذلك، تنتج عن هذا البحث قائمة من المطالب الملموسة. تعطي هذه المطالب بعض المعنى للخطوات التي من شأنها أن تخفّف من حدّة التوتر وتتجاوز نطاق الاحتجاجات الحالية. يتضمّن هذا القسم تصنيفاً للمطالب الأكثر شيوعاً، ويدرج توصيات حول السبيل للمضيّ قدماً بالنسبة إلى المتظاهرين، والحكومة العراقية، والمجتمع الدولي.

قيادة جديدة والتحضير لانتخابات جديدة. أولاً، لا يتوفّر دليل كافٍ في هذا البحث على أنّ تسمية رئيس وزراء جديد، ستعمل على تهدئة هؤلاء المحتجّين. يعبّر المشاركون عن مواصفات رئيس الوزراء الذي يطالبون به. هم يريدون شخصاً مثقفاً تثبت استقلاليته عن الأحزاب السياسية والدول الأجنبية. يقول البعض أنّ أستاذاً جامعياً أو أحد القضاة الموثوق بهم يمكن أن يفي بالغرض. وتعتقد مجموعة أصغر من المشاركين أنّ هذا الشخص يجب أن يكون أحد أفراد الجيش إلى حين انعقاد انتخابات جديدة، لأنّ شخصاً كهذا هو الوحيد الذي يتمتع بما يكفي من القوة للتصدّي للتأثير الإيراني أو أيّ تأثير أجنبي، والوقوف في وجه مصالح الأحزاب السياسية.

الرغبة في نظام انتخابي أفضل وأكثر عدلاً. يعتقد المشاركون أنّه لا بدّ من الدعوة إلى انتخابات جديدة، وبوقتٍ مبكر، لإعطاء الناس الفرصة لاختيار قادة جدد. وفي وقتٍ يطالب فيه الناس بانتخابات مبكرة ضمن مهلة ستة أشهر، يريدون أيضاً أن يشهدوا على تغييراتٍ بالجملة على نظام انتخابي تهيمن عليه، برأيهم، القيادات والأحزاب السياسية التي تهتمّ بمصالحها الذاتية فقط. يريد المشاركون الحدّ من تأثير الأحزاب السياسية وعدداً أكبر من المرشّحين المستقلّين، وهو ما يعتبر العديد من المشاركين أنّه قد يتمّ من خلال قانون انتخابي جديد. وفيما سمع البعض عن إنشاء دوائر انتخابية جديدة في المستقبل، لم يقُم أيّ نقاش حول مخاطر التلاعب المرتبطة برسم حدود دوائر انتخابية جديدة أو تنفيذ نظام الكوتا النسائية.

ويعبّر بعض المشاركين عن قلقه من أنّ إجراء انتخابات جديدة قبل إحداث تغييراتٍ جوهرية على النظام الانتخابي ستوصل إلى الحكم قائداً مشابهاً وشرعيةً لنظام يريد المتظاهرون إسقاطه. ويقول رجل من ديالى: "في حال تمّ تعيين رئيس وزراء جديد بعد الانتخابات، وبدا هذا الرئيس مشابهاً لمن سبقه، أعتقد أنّ احتجاجات جديدة سوف تنطلق وتكون أكثر عدائيةً من التظاهرات الراهنة." في نهاية المطاف، بدا المشاركون بحاجة لمزيد من التأكيد على أنّ الانتخابات ستكون عادلةً. ويودّ الكثيرون أن يروا الأمم المتحدة تشرف على الانتخابات المقبلة وأن تقدّم المنظّمات الدولية الدعم والمساعدة للعملية الانتخابية.

اعتماد الشفافية والتوزيع العادل لثروات البلاد. ربما يرى المحتجّون في وصول قادةٍ جدد على قدر توقّعاتهم وفي اتباع نظام حكم جديد تلبيةً لجزء كبيرٍ من مطالبهم، ويعتبر عدد كبير من المشاركين أيضاً أنّ الحاجة باتت ملحّةً اليوم لقواعد جديدة تتيح لعموم العراقيين الاستفادة من ثروات البلاد، والحدّ من الفساد. وإذا ما كان عليهم الاختيار بين ثمانية إصلاحات حكومية محتملة، من الأرجح أن يؤكّد هؤلاء أنّ توزيع الثروة النفطية وفقاً لحجم السكان هي الإصلاح الأهمّ.

يتحمّس المشاركون إجمالاً حيال موضوع توزيع الثروة النفطية، ولكنّ وجهات النظر غالباً ما تتصادم بشأنها. ففيما يشعر المشاركون من البصرة أنّهم لا يحظون بحصّةٍ عادلة، يقول المشاركون في إربيل أنّ الاتفاق الأخير حول إيرادات النفط إلى الشمال يشكّل جزءاً أساسياً من قبولهم لأيّ حكومة في بغداد.

العدالة عن العنف المرتكب بحقّ المحتجّين. في النهاية، يوضّح المشاركون أنّ تحقيق العدالة لمن قُتلوا على يد القوى الأمنية يندرج الآن ضمن بقية مطالبهم. وهذا ما يقترح أنّ استمرار التظاهرات وارتكاب المزيد من العنف من شأنهما أن يزيدا من صعوبة انتهاء الاحتجاجات.

أيهم فارس، ساحة التحرير، بغداد ٢٠١٩ © المعهد الديمقراطي الوطني

السبيل للمضيّ قدماً

بالاستناد إلى النتائج الرئيسية التي توصّل إليها هذا البحث النوعي، يقدّم المعهد الديمقراطي الوطني بعض الخيارات المتعلّقة بالاستراتيجيات والسياسات الواجب اتباعها والموجّهة إلى المتظاهرين، والقيادات السياسية والحكومة العراقية، وإلى المجتمع الدولي أيضاً على أمل أن تسهم في إطلاق عجلة حوار شموليّ مبنيّ على الأدلّة من أجل تحديد مجالات التسوية المشتركة.

المتظاهرون. في وقتٍ تلقى الاحتجاجات الدعم من معظم المشاركين، يعبّر عدد كبير منهم عن شكوكٍ حيال الاستراتيجيات المتبعة والمطالب المحدّدة لهذه الاحتجاجات.

إعداد مدوّنة قواعد سلوك خاصة بالمتظاهرين. من باب التصدّي للمواقف السلبية التي يكوّنها العراقيون حيال أساليب واستراتيجيات الاحتجاج، يمكن للمتظاهرين أن يعمدوا إلى وضع "مدوّنة قواعد سلوك" ينشرونها عبر الإنترنت وفي أماكن التظاهر يقرّ بها المشاركون بصيغةٍ ما، مع العلم أنّ العدد الأكبر منهم قد لا يرغب في توقيع اسمه. يمكن أن تشمل مدونة قواعد السلوك بنوداً من قبيل الالتزام بالاحتجاج السلمي، والسماح بمرور سيارات الإسعاف والحالات الطارئة عبر الطرقات المقطوعة، واحترام المرأة، وما إلى ذلك.

وضع عريضة للتغيير. يمكن أن تندرج فيها مطالب المتظاهرين الرئيسية، وتتيح لهم (وللعامة) التوقيع أو الإقرار بالمطالب الرئيسية للاحتجاجات، الأمر الذي سيسهم في نشر المزيد من الوعي حيال هذه المطالب. وإذا اقتضى الأمر، يمكن للجان المتظاهرين التنسيق مع الأساتذة أو القضاة من أجل وضع قائمة قصيرة من المطالب التي تعتبر قابلةً للتحقيق. يمكن للمتظاهرين وضع قائمة مطالب طويلة عبر الانترنت من أجل الاستعانة بآراء جماهيرية حول أهمّ البنود التي ينبغي إدراجها في القائمة النهائية القصيرة.

القيادات السياسية والحكومة العراقية. عبّر المشاركون عن رغبتهم في قياداتٍ قادرةٍ على اتخاذ قراراتٍ حاسمةٍ بعيداً عن المصالح الحزبية، أو الأجندات الخارجية من أجل توجيه البلاد على طريق المضيّ قدماً. ويفضّل المشاركون أن يكون هؤلاء القادة من الأكاديميين، والتكنوقراط، والقضاة المتقاعدين. ويمكن للّجان

التي تتصرّف بسرعة أو هيئات الخبراء، أن تقدّم خارطة سياسات إلى الحكومة المقبلة من أجل الاستجابة لمخاوف المواطنين. فالحكومة، بما فيها رئيس الوزراء، والوزارات المعنية، البرلمان، والأحزاب السياسية كلّها بحاجة لمعاودة كسب ثقة الناس من خلال اتخاذ خطواتٍ عاجلةٍ وبنّاءة تعالج همومهم ومشاكلهم.

تشكيل لجنة تسوية. تتشكّل لجنة مستقلّة تتولّى إعداد وتقديم توصيات عامة للحكومة حول سبل معالجة المشاكل المنهجية والأشدّ إلحاحاً، مثل الميليشيات، والفساد، والبطالة، وما إلى ذلك.

إنشاء مجلس وساطة مستقلّ. يعمل مجلس الوساطة كصلة وصل بين المتظاهرين والحكومة، بما يسمح باستمرار النظر إلى المحتجّين كحراكٍ مستقلّ بمنأى عن الحكومة أو الأحزاب السياسية أو الجهات الخارجية.

تشكيل لجنة "٢٠٣٠". يتمّ العمل على تشكيل لجنة مستقلّة تتكوّن من أكاديميين، وقضاة متقاعدين وخبراء من جميع المكوّنات، تكون قادرةً على وضع خطة طويلة الأجل لرؤية عن العراق في العام ٢٠٣٠، على أن تتسم هذه اللجنة بالشفافية، بما في ذلك حول طريقة تشكيلها، وأن تحدّد أهدافاً أساسية تتوخّى تحقيقها على فترات متواترة ومنتظمة.

إجراء تحقيق مستقلّ في الحوادث المتعلّقة بالاحتجاجات. لكي تثبت الحكومة التزامها بسيادة القانون والكشف عن الحقيقة، وتطبيق المساءلة، ينبغي إنشاء هيئة مستقلّة تتولّى التحقيق في ملابسات الأحداث التي أودت بحياة أكثر من ٥٠٠ عراقي منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، وأدّت إلى إصابة الآلاف، ووقوع الكثيرين ضحية الخطف أو التهديد.

الارتقاء بدور الجيش والشرطة؛ وضع المجموعات المسلّحة تحت سلطة الحكومة أو تفكيكها. ينبغي للحكومة أن تستعيد سيطرتها الكاملة على الاستجابة للاحتجاجات، وذلك من خلال إقصاء أيّ جهات غير تابعة للدولة عن حفظ النظام العام أو الدخول في أيّ مواجهة مع المحتجّين. ويجب أن يتولّى الجيش والشرطة الاتحادية، اللذان يتمتعان بمستوياتٍ عالية من الثقة في صفوف العامة، مسؤولية أمن المتظاهرين، فيما تعمل الحكومة على وضع خطة جديدة لنزع سلاح الأحزاب والميليشيات. كما يجدر بالحكومة أيضاً أن تعتمد سياسةً واضحة للتعامل، تبيّن فيها الخطوات التي ستتخذها لحماية المتظاهرين، والممتلكات، والتدابير التي ستتخذ في حالات معينة (مثلاً في حال الاعتداء على القوى الأمنية أو حرق مبانٍ حكومية).

ضرورة أن يظهر رئيس الوزراء الجديد استقلاليته. ارتفعت الأصوات المطالبة برئيس وزراء يتحلّى بالقوة ولا يتأثر بمصالح الأحزاب السياسية أو الدول الأخرى. لذلك، ينبغي لرئيس الوزراء الجديد، كخطوةٍ أولى، أن يثبت استقلاليته، لا سيما عندما تصبّ قراراته في مصلحة الشعب ضدّ الأحزاب السياسية.

إطلاق خطة لإشراك الشباب. يجب وضع خطة عمل لإشراك الشباب العراقي بشكلٍ مباشر، على أن تركّز على توفير فرص العمل للشباب تتضمّن حوافز للقطاع الخاص من أجل توظيف مزيد من الشباب العراقيين، وحوافز لروّاد الأعمال الشباب أيضاً. كما يجب أن تشمل الخطة إجراءاتٍ لتحسين جودة التعليم في المدارس والجامعات وتعزيز إمكانيات التحصيل العلمي، الأمر الذي سيساعد مستقبلاً على تدريب الشباب العراقيين للحصول على وظائف في القطاع الخاص.

بدء الأحزاب السياسية بعملية إصلاح ذاتي. يُنظر إلى الأحزاب السياسية بنظرة ازدراء بسبب انصرافها إلى مصالحها الخاصة. ما يريده معظم المشاركين أن يستلم الحكم قادة لا ينتمون لأيّ حزبٍ سياسيّ. لذلك، على الأحزاب أن تبرهن عن "اهتمامها بالشعب" واستعدادها للعمل من أجل مصلحته إذا ما أرادت أن تحافظ على دورها في الساحة السياسية في العراق. ويمكن أن تشمل هذه الخطوة عزل القادة الذين لا يحظون بالدعم الشعبي، وعقد انتخابات تمهيدية داخلية لتحديد المرشحين للانتخابات القادمة، وصياغة برامج انتخابية تستجيب لمطالب المتظاهرين، والعمل بشكلٍ علني على حلّ الميليشيات واللجان الاقتصادية، واعتماد مزيد من الشفافية في ما يتعلّق بتمويل الحملات، فضلاً عن نشر ثقافة تقوم على الالتزام بالسلوكيات الأخلاقية في الحزب والمناصب العامة.

إجراء مشاوراتٍ عامّة شاملة حول تعديل الدستور. طالب المشاركون بإصلاحاتٍ متعمّقةٍ للنظام السياسي، تتجاوز نطاق التعديلات التي أُجريت على قانون الانتخابات، وتشمل إعادة النظر في نظام الحصص، ومعايير توزيع إيرادات النفط، وعدد النوّاب في البرلمان، والانتخاب المباشر لرئيس البلاد بحيث يُمنح هذا القائد المزيد من الصلاحيات ويصبح أقلّ تأثراً بمصالح الأحزاب السياسية والدول الأخرى. من هنا، فإنّ إجراء استفتاء شعبي يمكن أن يبيّن أنّ الحكومة تتعاطى بشكلٍ جدّي مع مسألة تغيير النظام في العراق، ويسمح للشعب بأن يكون سيّد القرار.

وضع قانون الانتخابات في صيغته النهائية ونشره. على مجلس النوّاب وضع قانون الانتخابات الجديد في صيغته النهائية ونشره. كما ينبغي التشاور مع وزارة التخطيط، والخبراء المستقلّين والخارجيين، وتوفير التقبّل السياسي لرسم دوائر انتخابية جديدة بشكلٍ نزيه ومحايد، وتحديد عدد النوّاب في البرلمان، والكوتا النسائية، ووضع جدول زمني معقول لإجراء انتخابات نيابية مبكرة.

تعزيز الثقة في الانتخابات. بدا من خلال البحوث أنّ ثقة المشاركين متدنّية جداً حيال قدرة الحكومة على إجراء انتخابات عادلة. يرى المشاركون في قانون الانتخابات الجديد خطوةً في الاتجاه السليم،

ويريدون عمليةً انتخابية حرةً وعادلة يحظى فيها المرشّحون المستقلّون بفرصة كبيرة للفوز. وينبغي للمنظمات الدولية تكثيف الجهود من أجل بناء قدرات هيئة الانتخابات الجديدة، وتعزيز قدرات منظّمات المراقبة المدنية المستقلّة من أجل مراقبة العملية الانتخابية بكاملها.

إتاحة الظروف المؤاتية لفرصٍ متكافئة للمرشحين المستقلّين. يودّ المشاركون رؤية المزيد من المرشّحين المستقلّين في البرلمان، ولكن ترشّح الفرد كمستقلّ ضدّ الأحزاب السياسية الراسخة ليس بالأمر السهل. لذلك، لا بدّ من عملية تسجيل واضحة ومباشرة للترشيحات، وقواعد عادلة لتمويل الحملات، والتدريب على الحملة لا سيما للنساء والمرشّحين الشباب، بما يسهم في مشاركة أكثر شموليةً في الانتخابات، كمنطلقٍ منطقيّ للتمثيل السياسي العادل.

المجتمع الدولي. أظهر البحث أنّ مستويات عدم الثقة في الخارج مرتفعة جداً في صفوف المواطنين، لذلك فإنّ كلّ مبادرة خارجية ستُبادل بالشكوك. مع ذلك، يلتفت العراقيون إلى المجتمع الدولي لإدانة العنف ودعم المتظاهرين، في ظلّ وجود انفتاحٍ من قِبَلِهم حيال دور المنظمات الدولية في دعم الانتخابات، ومكافحة الفساد، وتقديم المساعدات.

دعم عملية انتخابية حرّة وعادلة. يؤمن العديد من المشاركين بالحاجة إلى منظمة خارجية لإحداث التغيير، ويبدون انفتاحاً حيال الأمم المتحدة كجهةٍ فاعلةٍ حيادية. ينبغي للأمم المتحدة والمنظمات الدولية تقديم الدعم من خلال ضمان عملية انتخابية حرّة وعادلة.

الدعوة إلى وضع حدّ للعنف ضدّ المتظاهرين ودعم قدرة الديمقراطية على الصّمود. لا شكّ أنّ نظريات المؤامرة ضدّ الجهات الخارجية منتشرة، ولكنّ الدعم الواضح للمتظاهرين من شأنه أن يثبت حسن النية ويساعد في توضيح الفارق مع إيران. يجب المحافظة على علنية المساعدات ودعوات الدعم تجنّباً لأيّ شكوك بتدخّل خفي، ودعم البرامج الهادفة لتعزيز التوعية المدنية وتطوير الفكر النقدي بحيث يتمكّن الناشطون والعامة من التعبير عن مطالبهم بفعاليةٍ أكبر، وتعزيز قدرتهم على الصمود في وجه الخطابات المناهضة للديمقراطية. كما ينبغي التشجيع على مبادرات التماسك الاجتماعي لمنع انزلاق العراق نحو الانقسام الطائفي من جديد؛ وتمكين المجموعات المدنية ومنظمات المجتمع المدني من مراقبة أداء الحكومة المقبلة ومحاسبة المسؤولين.

أيهم فارس، ساحة التحرير، بغداد ٢٠١٩ © المعهد الديمقراطي الوطني

الملحق أ:
خصائص المشاركين

التاريخ	المكان	حضري/ ريفي	النوع الجنسي	السن	الإثنية أو الديانة	مستوى التحصيل العلمي	وجهة النظر حيال الاحتجاجات
٢٠/٠٢/٠١	إربيل	حضري	أنثى	٣٥-٢٥	كرد	دبلوم/ جامعي	مع الاحتجاجات
٢٠/٠٢/٠١	إربيل	ريفي	ذكر	٤٥-٣٠	كرد	متوسط/ثانوي	مع الاحتجاجات
٢٠/٠١/٣٠	ديالى	ريفي	أنثى	٥٠-٣٥	سنّة	ابتدائي/متوسط	مع الاحتجاجات
٢٠/٠١/٣٠	ديالى	حضري	ذكر	٣٥-٢٠	سنّة	ثانوي/دبلوم	مع الاحتجاجات
٢٠/٠١/٢٧	بغداد	حضري	أنثى	٤٠-٢٥	سنّة	ثانوي/دبلوم	ضدّ الاحتجاجات
٢٠/٠١/٢٧	بغداد	حضري	ذكر	٢٥-١٨	شيعة	دبلوم/ جامعي	مع الاحتجاجات
٢٠/٠١/٢٥	الناصرية	حضري	أنثى	٣٥-٢٥	شيعة	متوسط/ثانوي	مع الاحتجاجات
٢٠/٠١/٢٥	الناصرية	حضري	ذكر	٥٠-٣٥	شيعة	ابتدائي/متوسط	مع الاحتجاجات
٢٠/٠١/٢٥	البصرة	حضري	أنثى	٤٥-٣٠	شيعة	دبلوم/ جامعي	مع الاحتجاجات
٢٠/٠١/٢٥	البصرة	ريفي	ذكر	٦٥-٤٥	شيعة	متوسط/ثانوي	ضدّ الاحتجاجات

معتز قصي، ساحة التحرير، الأنبار ٢٠١٨ © المعهد الديمقراطي الوطني

الملحق ب:
نتائج النقاشات ضمن مجموعات التركيز

ورقة نتائج مجموعات التركيز: وجهات النظر حيال الاحتجاجات

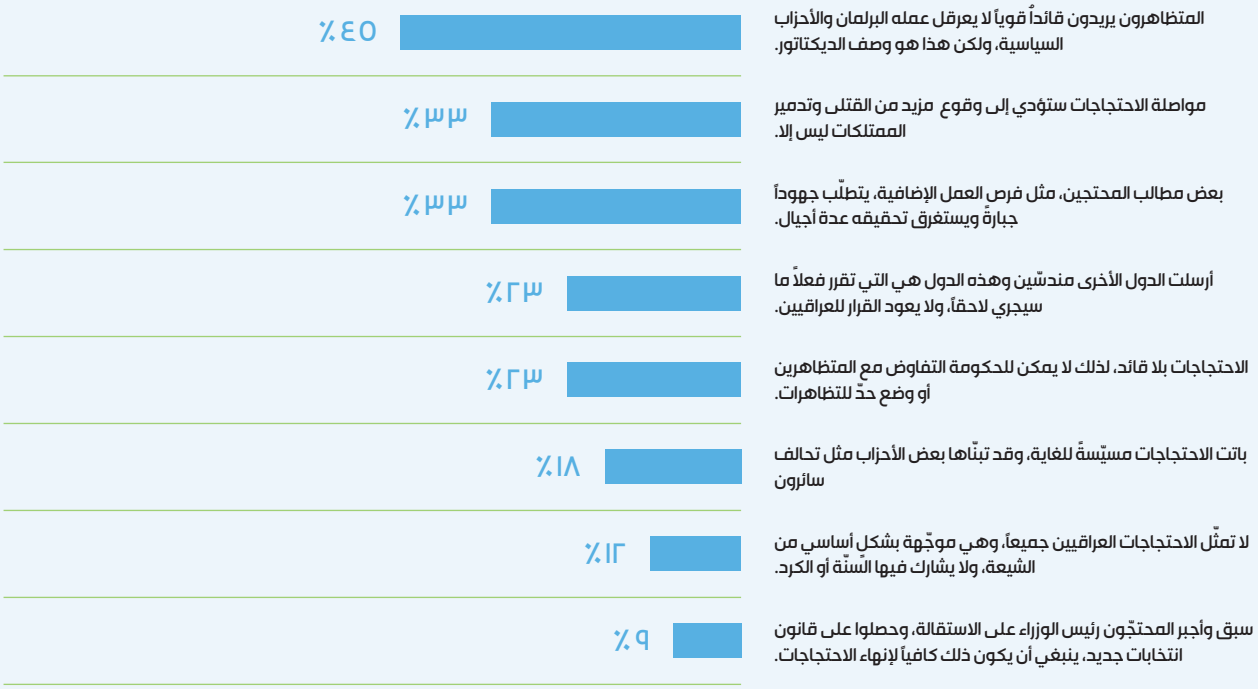

ورقة نتائج مجموعات التركيز: وجهات النظر حيال الانتخابات

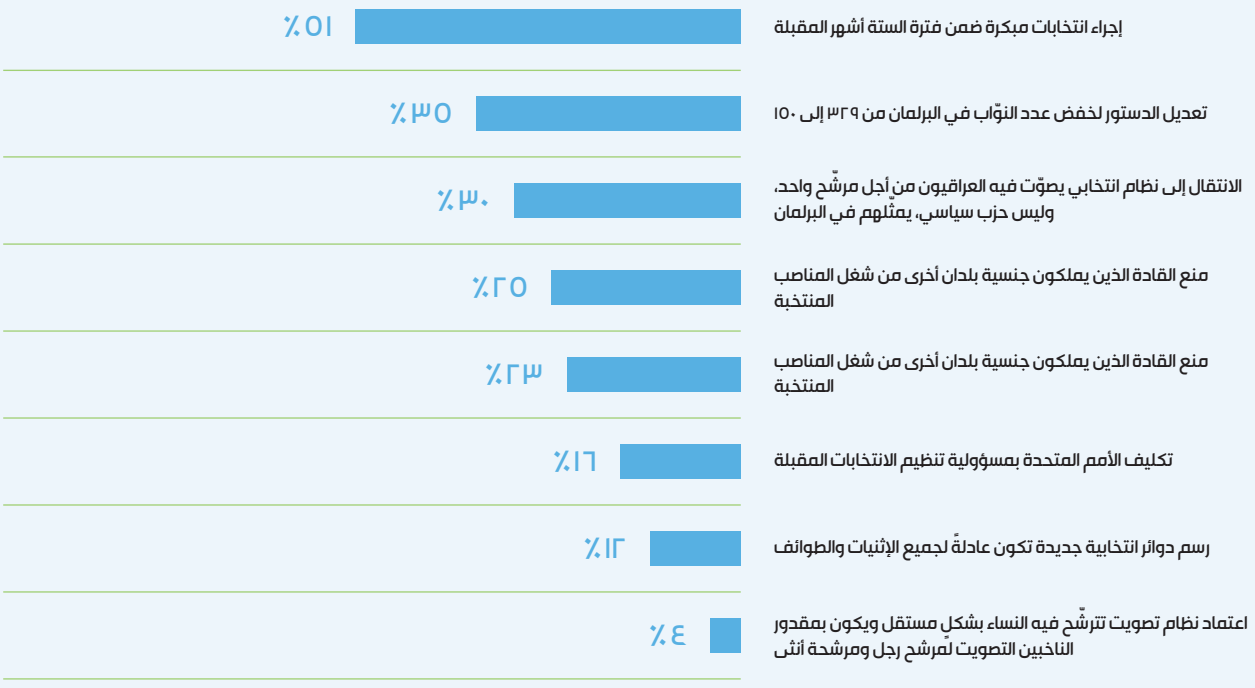

ورقة نتائج مجموعات التركيز: وجهات النظر حيال الحوكمة